جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.
قسم: التاريخ.

التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب من خلال كتاب:

(التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ل: شارل عيساوي

1914/1800)

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ.

تخصص دولة عثمانية.

إعداد الطالبتين :

- خديجة بورنان.
- بشرى رجاي.

إشراف ال دكتور:

ناصر بوقرو.

السنة الجامعية 2020/2019.


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

الحمدلله الذي تتم بنعمته الصالحات و الصلاة و السلام على معلم البشر وعلى اله وصحبه و من والاه

اتقدم باسمى الشكر و الامتنان لاستاذنا الفاضل ناصر بوقرو الذي ساعدنا ي انجاز هذا البحث

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الخاص و العظيم للاستاذ مياد و الاستاذ سحيري على ما قدموه لنا من ارشادات و توجيهات قيمة جزاهم الله خير

كما اتقدم بالشكر الى صديقاتنا احلام و اساء اللتان سامتا في كتابة المذكرة

و كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او من بعيد ز شكرا

الإهـــــداء

قال الله تعالى:"ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن و فصاله في عامين ان اشكر لي و لوالديك و الي المصير"

إلى أمي الغالية و رفيقة إحزاني,إلى التي كانت دائما تتقاسم نجاحاتي بقربي, اهدي لها هذا العمل المتواضع و اشكرها من كل قلبي

إلى أبي العزيز الذي كان لي السند المتين و قدوتي في هذه الحياة و علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار

إلى من ساندوني إخوتي كمال , موسى, أسامة ,عبد الكريم ,و أخي الصغير أمين

إلى زميلاتي اللواتي اعتبرهن أخواتي أسماء بشرى, أحلام, صباح, سارة, سعاد, نادية, حبيبة

إلى قريباتي دليلة و حنان

إلى كل صديقاتي في الدراسة

اهدي لكم عملي هذا

خديجة

الإهـــــــــــداء:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين، أما بعد

أهدي هذا العمل :

- ✓ إلى من علمنا أن الحياة ليست فقط صعبة بل هي أصعب مما نتوقع، و لكن بالعمل و الأمل و الصبر هي أسهل بكثير... أبي الغالي... أدامه الله لنا.
- ✓ إلى التي رفع الله مقامها، وجعل الجنة تحت أقدامها، أول الناس بصحبتي... أمي الغالية... أطال الله في عمرها.
- ✓ إلى أعظم هبة وهبني الله إياها إخوتي: أحلام، سمية، و أخي الوحيد محمد وسيم، و عصافير بيتنا: يسرى و ضياء الدين و نهال.
- ✓ إلى زوجي العزيز (حسين) و كل عائلته، وأخص بالذكر: أبي أحمد، وأمي الزهرة .
- ✓ إلى التي قاسمتني تعب البحث... زميلتي خديجة.
- ✓ إلى كل صديقاتي ورفيقات دربي .
- ✓ إلى من علمني حرفا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي، أساتذتي الكرام وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: ناصر بوقرو.
- ✓ إلى كل من كان له الفضل من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

بشرى

مقدمة

المقدمة

تعتبر منطقة الهلال الخصيب منطقة الطرق التجارية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، ونظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وكذا احتوائها على عدة ثروات وموارد طبيعية، تكالبت عليها عدة أمم عبر تاريخها، و خاصة مع مطلع القرن 19 حيث بدأت الدول الاستعمارية السيطرة عليها. يعد هذا القرن (19) نقطة تحول هامة في تاريخ الدولة العثمانية بصفة عامة وفي الولايات العربية بصفة خاصة، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب التغلغل الأوربي فيها، ونظرا لأهمية هذه المنطقة ارتأينا أن ندرسها من الجانب الاقتصادي خلال الفترة المذكورة، وذلك من خلال كتاب شارل عيساوي والمعنون بالتاريخ الاقتصادي لمنطقة الهلال الخصيب (1800-1914م).

أسباب اختيار الموضوع : تتمثل في ما يلي :

أ – أسباب موضوعية :

- معرفة أهم التغيرات التي طرأت على منطقة الهلال الخصيب خلال القرن 19م وكيف انعكست على اقتصاد المنطقة.
- معرفة أوضاع منطقة الهلال الخصيب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- معرفة اقتصاد المنطقة من خلال دراستنا لمجالها التجاري والزراعي والصناعي.
- معرفة واستنتاج أهم النقاط التي جعلت المنطقة عرضة لأطماع مختلف الدول الاستعمارية.
- معرفة السبب الحقيقي الذي جعل المنطقة أكثر دراسة من قبل المستشرقين الأجانب وهذا ما أكده شارل عيساوي في كتابه.

ب – أسباب ذاتية : وتمثلت في :

- رغبتنا في اختيار موضوع بحاجة إلى الدراسة والأبحاث الأخرى لأن الدراسات الأكاديمية حوله لا زالت قائمة.

أهمية الموضوع :

- التعرف على اقتصاد منطقة الهلال الخصيب ومدى تأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية عليه.

- كانت منطقة الهلال الخصيب عرضة لأطماع الدول الأوربية منذ القرن 19م إلى القرن 20 م كغيرها من ممتلكات الدولة العثمانية كونها تتمتع باقتصاد زاهر.
- يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي ركز عليها المؤرخون في دراساتهم بالنظر إلى ازدهار اقتصاد الهلال الخصيب في ظل حكم الدولة العثمانية، وكذا تدهوره مع بداية بروز إحياء الاقتصاد الأوربي.

ومن هنا كان اختيار موضوعنا هذا المعنون ب: التاريخ الاقتصادي لمنطقة الهلال الخصيب من خلال كتاب التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1914/1800م) لشارل عيساوي، والذي أفادنا كثيرا في موضوعنا هذا.

حدود الدراسة

تنحصر هذه الدراسة في القرن 19م إلى الربع الأول من القرن 20م، وهي الفترة التي شهدت تحولا في عدة مجالات خاصة المجال الاقتصادي، والذي شهد تطورا خاصة بعد التنظيمات العثمانية التي قامت بها.

إشكالية الدراسة :

وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة جاءت لتحلل وتجيب عن الإشكال التالي :

إلى أي مدى وفق شارل العيساوي فيتناوله لاقتصاد المنطقة؟وما هي أهدافه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات الفردية :

- أين تقع منطقة الهلال الخصيب وما هي أهميتها ؟
- كيف كانت أوضاع منطقة الهلال الخصيب السياسية والاجتماعية، وما مدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي ؟

المنهج المعتمد

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم بتحليل المعلومات كما استعنا بمناهج أخرى منها المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف العناصر المكونة للأحداث خاصة الأحداث السياسية والاقتصادية.

المادة التوثيقية :

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع كانت خير معين لنا لإنجاز هذا البحث ونذكر أهمها :

- التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800/1914م) لشارل عيساوي.
- التطور الاقتصادي في العراق لمحمد سلمان حسن.
- تاريخ المشرق العربي (1516-1962م) لعمر عبد العزيز عمر.
- الإدارة العثمانية في ولاية بغداد لجميل موسى النجار.
- الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن 19م.

الصعوبات :

لا ريب أن لكل بحث صعوبات تعترضه للوصول إلى الهدف ، فمن بين الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا هو قلة المصادر والمراجع، وندرتها حول الموضوع، وصعوبة الولوج إلى المكتبات وكذا دور الأرشيف لتوظيف مختلف الوثائق والنصوص الأصلية، وذلك بسبب جائحة كورونا، إضافة إلى صعوبة الحصول على المصادر الأجنبية وترجمتها.

المبحث الأول:تعريف الكاتب و الكتاب

المطلب الاول: التعريف بالكاتب

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب

المطلب الثالث: اهمية الكتاب

المطلب الأول: التعريف بالكاتب.

1: السيرة الذاتية للمؤلف : ولد شارل فيليب في القاهرة عام 1916م، لأبوين سوريين تابعين للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية وهو اقتصادي ومؤر خ,عاش طفولته بمدينة الاسكندرية وتلقى تعليمه الأساسي في كلية هكتوريا ودرس الفلسفة والسياسة والاقتصاد في كلية ماجدالين[1],تحصل على البكالوريا في 1937، وعلى الماجيستار من جامعة أوكسون سنة 1944[2].

محمد مدحت مصطفى ، بدايات تخوف الاقتصاد الزراعي في مصر ،تاريخ الولوج 24,2.2020, في https//www.ssrcaw.org[1]

يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص491.

بدأ حياته العلمية في مصر بوزارة المالية المصرية في القاهرة (1937–1938) ثم انتقل للعمل في البنك الأهلي المصري (1938–1943)[1] وقد شغل عدة مناصب علمية ثم التحق بجامعة كولومبيا بنيويورك وعمل بها سنة 1951، وقد شغل منصب مدير معهد الشرق الأوسط والأدنى لجامعة كولومبيا (1962–1964) ثم التحق بجامعة برتسترن من عام 1974 حتى تقاعده سنة 1976، وله اهتمام خاص بالدراسات الاقليمية والاقتصادية الخاصة بمصر و العراق وقد تمثل هذا في كتابه (مصر تحليل اقتصادي واجتماعي) وقد نشرته جامعة اكسفورد في عام 1947[2].

انتقل بعد ذلك للعمل في الجامعة الأمريكية ببيروت حيث كانت بداية حياته الأكاديمية وقد هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1947، وكان قد تزوج من جانينا ماريا هافتيكي عام 1946، ثم تحصل على الجنسية الأمريكية عام 1957، وعند وصوله إلى الولايات المتحدة عمل في المكتب العربي بواشنطن وعندها ارتبط بالولايات المتحدة في قسم الشؤون الاقتصادية بسكرتارية وحدة الشرق الأوسط(1948– 1951).

توفي شارل عيساوي بمنزله في قرية بيننس وود (PENNES WOOD VILLAGE)، يوم الجمعة 8 ديسمبر 2000، عن عمر يناهز 84 عام[3].

2: نشاطاته الأخرى :

المحرر الاستشاري لكل من الدوريات العلمية الآتية :

مجلة الشرق الأوسط منذ1959م.

- المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط منذ 1975م.

---

[3]مازن بن صلاح مطباقني، الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الاسلامي (دراسة تطبيقية على كتابات بيرناند لويس)، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995م، ص62.

4 محمد مدحت مصطفى . المرجع السابق, ص.

محمد مدحت مصطفى، المرجع السابق [3]

- مجلة الطاقة و التنمية 1975م.
- المجلة الأمريكية لدراسات العربية منذ 1973م.
- مجلة الشؤون الدولية منذ 1965م[1].

كما أنه كان عضوا في المجالس :

- العلاقات الخارجية منذ 1956م.
- تحرير دوريات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشرق الأوسط منذ 1973م.
- تحرير دوريات دراسات الشرق الأوسط.
- جمعية التنمية الدولية بواشنطن 1965-1963م.
- مستشار الأمم المتحدة 1956-1958م.
- منظمة الأغذية والزراعة 1955-1965م.
- عضو لجنة الشرقين الأوسط والأدنى في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية 1958-1959م و1963-1967م.
- نائب رئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط 1968م، ورئيسا لها 1973م.

3: آثاره بالانجليزية:

- An Economic history of the middle east and northe afrika 1985.

التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد ترجم إلى العربية.

- THE fertile crescent 1800-1914 : A ; Documentary economic history.

[1] يحي مراد, المرجع السابق, ص492.

التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب

- Egypt in revolution : an econo…1963.

وقد ترجم إلى العبرية (الاسبانية والبغالية و المالوية و الاندونوسية).

- مصر في منتصف قرن (لندن, مطبعة جامعة أوكسفورد 1954م، وترجم إلى الروسية).
- مستقبل القومية بالعربية (بيروت1958)[1].
- اقتصاديات بترول الشرق الأوسط (نيويورك، بريجر 1962 وقد ترجم إلى العربية).
- مصر في ثورة (لندن، جامعة أوكسفورد 1963م، وقد ترجم إلى العبرية).

بترول الشرق الأوسط و العالم (نيويورك ، مطبعة المكتبة1972م).

قوانين عيساوي للتحرك (نيويورك، مطبعة5، تورن 1973م).

كما كتب عددا وافرا من المقاولات التي نشرت في الدوريات و السلاسل الآتية:

مجلة التاريخ الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و التغيير الثقافي و الشؤون الخارجية و الشؤون الدولية.

علم السياسة ربع السنوية واقتصاديات الأراضي.

مجلة الشرق الأوسط.

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط.

مجلة الشؤون الدولية.

[1]: يحيى مراد، المرجع السابق، ص492.

المجلة الأمريكية لدراسات العربية والسياسة الخارجية.

المجلة الدولية (كندا) وأعمال مجمع علم السياسة و الآداب (بيروت) و الأبحاث (بيروت) و مصر المعاصرة (القاهرة).

وقد شارك في أكثر من عشرين ندوة نشرت أبحاثها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

أولا: التحليل الظاهري:

- عنوان الكتاب: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914م.
- تر. د. رؤوف عباس حامد.
- الطبعة الثانية.
- دار ومكان النشر: مركز دراسات الوحدة العربية .
- سنة النشر: 1990م.
- عدد الصفحات: 716 صفحة.
- حجم الكتاب: هو كتاب متوسط الحجم .

هذا فيما يخص النسخة المترجمة، أما النسخة الأصلية فهي باللغة الانجليزية بعنوان:

"The fritilecrescent ;1800-1914 ; Doucumentrayù"

."Economikhistory ; charlesIssauw"

أما النسخة التي بين أيدينا فهي كالآتي :

[1]: يحيى مراد، المرجع السابق، ص492.

غلاف الكتاب أبيض و أسود وكتابة المؤلف بخط متوسط وفي وسط الكتاب يوجد العنوان بخط غليظ، ثم نجد إسم المترجم في الأسفل، كما نجد الطبعة ودار النشر وسنة النشر، وكل هذه المعلومات باللون الأسود.

ثانيا: محتوى الكتاب :

يحتوي هذا الكتاب على مقدمة المترجم عبد الرؤوف عباس و مقدمة المؤلف شارل عيساوي، كما يحتوي على سبعة فصول تناول من خلال كل فصل جانب معين.

فالفصل الأول : كان بعنوان الهلال الخصيب في اقتصاد الشرق الأوسط [1]. حيث أشار إلى العلاقة التي تربط الهلال الخصيب ببقية أنحاء الشرق الأوسط. وكذا الروابط التي تربط الهلال الخصيب بهذه المناطق خاصة رابطة الدم و موجات الشعوب والقبائل والبدو التي كانت تستقر به وفقا للظروف الطبيعية الملائمة لعيشهم. وكذا التجارة التي تربط سوريا و العراق بمصر خاصة، ورابط إيران بحلب و باقي المناطق... ومختلف الروابط. وأشار إلى التأثير المتبادل بين كافة دول الهلال الخصيب وباقي الدول خاصة بعد بروز التوسع الاقتصادي في الشرق الأوسط.

أما **الفصل الثاني** : فقد كان بعنوان التطورات العامة والاجتماعية.

تناول فيه السكان و الاحصاءات في القرن التاسع عشر(19) حيث قال بأن الحكومة استطاعت تجميع قدر لابأس به من المادة المتعلقة بالسكان وكذا حيازة الأراضي، كما أشار إلى ازدياد عدد السكان في سوريا خاصة وارتفاع معدلات النمو السكاني حسب تقارير بعض الباحثين الأوروبيين وبالإضافة إلى النمو السكاني في العراق وقد قام بتصنيفه في جدول كما

[1]: الشرق الأوسط : استعمل هذا المصطلح منذ أوائل القرن16م، وقد كان يقصد به الدول التي كانت توجد بالشرق بالنسبة لفرنسا أي مقابل أوروبا، وقد قامت بريطانيا و الدول الحليفة بإطلاقه على مساحات واسعة من شمال وشرق إفريقيا إضافة إلى جميع البلاد العربية الواقعة شرق قناة السويس مضافا إليها إيران وتركيا للمزيد أنظر: محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها و مشكلاتها ،ط1، الرياض، 2001م، ص18.

أشار إلى انتاج الطواعين والأمراض بنتيجة الحروب خاصة وباء الكوليرا وكذا ادخال التطعيم خلال القرن 19م، أما فيما يخص الهجرات من وإلى العراق ذكر أنها كانت واسعة

النطاق، وذكر عوامل الهجرة ثم يعرج إلى الجماعات والطبقات و المذاهب حيث أشار إلى تغيير البينة الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر ميلادي (19) و التأثير السلبي للبدو نتيجة بسط النظام على أراضي زراعية واسعة، وكذا تغيير البنية الطبقية من خلال تقوية كبار ملاك الأراضي وأشار إلى معاناة الحرفيين في ظل المنافسة الأجنبية، لينتقل بذلك إلى الحضر وقال بأن الهلال الخصيب كان من أكثر المناطق تمدنا في العالم، وأشار إلى نسب التمدن في جدول في كل من سوريا و العراق، ثم تحدث عن التعليم وأشار إلى المستوى التعليمي الذي كان منخفضا وأن معظم المدارس المتاحة للمسلمين كانت مدارس دينية إضافة إلى مدارس الارساليات الأجنبية و المدارس الأرثوذكسية الروسية.

كما تناول الدخل القومي و مستوى المعيشة في كل من سوريا والعراق وعن سوريا تحت الحكم المصري 1831-1840م، وقد أشار إلى إصلاح العملة ومحاولة تنمية مناجم الحديد والفحم في لبنان إضافة إلى إعادة تنظيم إدارة الجمارك وتنظيم العملة، وتحدث عن بعض ولايات العراق وكيفية المعيشة فيها من الناحية الاقتصادية.

أما **الفصل الثالث** : فكان تحت عنوان التجارة حيث عالج قيمتها وحجمها وأشار إلى الصعوبات التي تواجه محاولات حساب قيمتها، وفيما يتعلق بالزيادة العامة أشار إلى الزيادة في الصادرات و الواردات وأشار إلى النمو التجاري السريع في بلدان الهلال الخصيب الناجم عن ارتفاع نشاط التجارة الدولية، ثم انخفاضها نتيجة الحروب والتي أدت بدورها إلى انخفاض قيمة التجارة، ومن هنا يمكن القول بأن النصف الأول من الفترة كان النمو أسرع من النصف الثاني.

ثم انتقل إلى الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، أشار إلى تجارة سوريا البحرية، وزيادة الواردات عكس قيمة الصادرات، ثم ذكر المبادلات القائمة بين مختلف ولايات سوريا واسطنبول وكذلك القاهرة، ثم يذكر مسالك التجارة حيث تتبع مسالكها السورية الجغرافية وأهم المدن السورية التي كانت نشطة تجاريا، أما فيما يخص تجارة العراق فقد اتبعت مجرا النهرين من الموصل إلى البصرة، كما كانت هناك تحولات كبيرة في تلك الطرق، وقد تدهورت تجارة القوافل في سوريا، ثم ينتقل إلى وجهة التجارة حيث قال بأن التجارة كانت بين مناطق الهلال الخصيب وبلدان الشرق الأوسط القريبة لها، ثم أشار إلى تجار سوريا خاصة مع باقي الدول، ثم يذهب إلى دراسة عناصر التجارة فلم يكن هناك تحولا أساسيا في عناصر التجارة وخاصة الصادرات السورية غير أنه كان هناك تغيير ملحوظ فيما يخص المواد الرئيسية للتجارة، كما تناول التجارة في بعض ولايات العراق.

أما **الفصل الرابع** : فتحدث عن النقل فذكر أن نظامه في الهلال الخصيب خلال القرن التاسع عشر ميلادي(19م) قد شهد تغييرا أكثر من باقي فروع الإقتصاد حيث أشار أولا إلى الملاحة حيث كان النقل البحري محدودا حتى ثلاثينيات القرن 19م، وقد استمر الاتجاه نحو زيادة حجم النقل البحري ويرجع ذلك إلى الزيادة في حجم الملاحة من خلال استخدام البواخر ثم انتقل إلى النقل البري حيث أنه لم يتغير منذ القدم، عندما حلت الجمال محل العربات في سوريا، ثم قال بأن أسعار النقل كانت غالية نوعا ما، وكانت الأحوال متشابهة تماما في العراق، غير أن الفارق بي البلدين (سوريا و العراق) هو الطرق المائية حيث أن في العراق كلا من نهرين الدجلة والفرات يصلح للملاحة، ثم انتقل إلى السكك الحديدة حيث كانت خلال القرن التاسع عشر ميلادي مشاريع مختلفة لمد خطوط حديدية من البحر المتوسط إلى العراق وكذا وجود مشاريع اقتصادية.

كما أشار بأن السلطان عبد الحميد الثاني قد اهتم كثيرا بإنشاء السكك الحديدية، ثم تطرق إلى طرق النقل في سوريا وتحدث عن القوافل في دمشق وموانئ سوريا، إضافة إلى

النقل البري و السكك الحديدية في الحجاز وكذلك العراق وطرق النقل فيها وقوافل مختلف ولايات العراق في القرن 19م، وتحدث عن الخطوط الإنجليزية وغير الإنجليزية ووسائل النقل في العراق بصفة عامة.

الفصل الخامس : فكان بعنوان الزراعة حيث تحدث في هذا الفصل عن المساحة وطرق الزراعة في كل من سوريا و العراق، حيث إنه في سوريا كان هناك نقص واضح فيما يخص الزراعة وذلك نتيجة الإخلال بالنظام وهجمات البدو: ثم ذكر لنا أرقام و احصائيات تعكس لنا الزيادة في الانتاج الزراعي لما كانت سوريا تحت الحكم المصري، ثم أشار إلى حيازة الأراضي وتحدث أيضا عن المنتجات الزراعية في سوريا خاصة كالزراعة اللبنانية في الخمسينيات وزراعة التبغ وتربية الأغنام خاصة في ولادية دمشق، والحرير في لبنان...إلخ، وقد تعرج إلى الزراعة في العراق حيث تضمن الزراعة في كردستان وتجارة الصوف في العراق سنة 1860م، و القطن وكذلك مشارع الري و الانتاج الزراعي و احتمالاته، وكذا حيازة الأرض، كما أشار إلى مشكلات التنمية الزراعية، والزراعة في العراق خاصة في كردستان وكذا تجارة الصوف في كردستان وتوقعات زراعة القطنُ ...ثم أشار إلى الانتاج الزراعي واحتمالاته.

أما في **الفصل السادس** : فقد تمحور في الصناعة حيث ذكر التعدين حيث أشار إلى أن الهلال الخصيب كان يعاني فقرا من المعادن، و الصناعة اليدوية في سوريا ثم أشار إلى استغلال بعض المناجم في معظم المناطق، وقد وضع لنا تقارير وضع المعادن المختلفة الموجودة في دمشق، أما فيما يخص صناعة النفط في العراق فقد كانت معقدة بصورة لامثيل لها وذلك لوجود العديد من الادارات الحكومية بالإضافة إلى القلاقل السياسية والفوضى... ثم تناول كنقطة ثانية الصناعة اليدوية حيث ذكر بأن الهلال الخصيب كان مشهورا منذ القدم بالصناعة اليدوية خاصة النسيج ثم أشار إلى بروز أوروبا كقوة صناعية مكننة الصناعة والتي أعطتها مكانة ومميزات متعددة، كما أشار إلى تفرنج الصناعة وأثره

على الحرف والتجارة كما ذكر لنا المناجم التي تقع في أنحاء بعيدة عن الساحل والتي يصعب الوصول إليها وهناك مناجم قرب الساحل، ثم ذكر الصناعة في العراق حيث ذكر لنا حرف النسيج في بغداد خاصة والحرف اليدوية و الصناعة وأحوال الطبقة العاملة وإنتاج النفط والمناطق التي يوجد بها وكل ما يخص ذلك.

أما **الفصل السابع والأخير**: فقد كان بعنوان المالية والمالية العامة في القرن 18م، ومعظم القرن 19م، حيث أشار بأنه كان للنظام النقدي العثماني ميزانيتان أولهما: الخفض المستمر لقيمة العملة، ونقص قوتها الشرائية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في الاسعار، حيث انخفضت قيمة العملة العثمانية، ثم ذكر أهم العملات المتداولة خاصة في سوريا وكذا تغييرها حسب قانون العرض و الطلب، وأشار إلى أزمة الافلاس وظهور نوعان مختلفان من النقود وهما الليرة الذهبية والمجيدية الفضية، بالإضافة إلى أن التجارة كانت نقص العملات والمحاولات المتكررة من جانب الحكومة لتنظيم صرف العملة.

كما كان الوضع مماثلا في العراق حيث كان هناك نوعان من القروش يتم تداولها إلى جانب العملات الأوروبية هما القروش العين أوو الشامي ، بالإضافة إلى أنه قال بأن فتح فروع البنك العثماني أدى إلى تحسين الظروف، أما فيما يخص المالية العامة حيث تغيرت البنية الادارية للهلال الخصيب وذلك بتقسيمه إلى إيالات وأشار بأن كل الأرقام الموجودة تعود إلى الحكم المصري وكذا استفادة مصر من الفائض الإنتاجي لسوريا، ثم أشار إلى الأهمية البالغة لسوريا وقد وظف جداول تبين لنا منسوب إنتاج القمح لسوريا والعراق، ثم أشار إلى السياسة المالية ومعاهدة 1838م التجارية الانجليزية التركية، وكذا المواد الغذائية بالأسواق إضافة إلى مالية حلب ودمشق وبيروت، أما في العراق فقد تحدث عن الارادات والعشور والأحوال الاقتصادية في الموصل وكذا الاحتكارات في بغداد إضافة إلى العملة في البصرة وجباية الضرائب والغلال والمواد الغذائية.

و في الأخير قام بوضع ملحق وتطرق إلى المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

ثالثا : أهمية الكتاب.

تعتبر هذه الدراسات التي قام بها شارل عيساي في كتابه التاريخ "الاقتصادي للهلال الخصيب" دراسة قيمة لما تحمله من نظرة شمولية للوضع الاقتصادي في الهلال الخصيب وخصص بذلك سوريا و العراق، من مختلف جوانبه، وقد اعتمد شارل عيساوي في ذلك على أسلوب بنائي يتخذ من المادة المستخرجة من المصادر الأصلية، دعامة أساسية وفهما عميقا للمجتمعات التي نبتت جذوره فيها، وقد تميز بقدرته على تحديد الإطار العام للتطور الاقتصادي لهذه المنطقة خلال الفترة المدروسة (القرن 19م)، الذي شهد تحولات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنه اعتمد في دراسته على النصوص التي جاءت من مختلف المصادر غير المنشورة المودعة في العديد من دور الوثائق الأجنبية، ومن المصادر المحلية.

وقد أبرز "شارل العيساوي" في كتابه "ملامح التطور الاقتصادي العام للمنطقة" كونه تضمن معلومات مهمة قدمها القناصل الأجانب في تلك الفترة.

المبحث الثاني:الأوضاع السياسية و الإجتماعية لمنطقة الهلال الخصيب

المطلب الاول : التعريف بالهلال الخصيب

المطلب الثاني: الاوضاع السياسية للمنطقة

المطلب الثالث:الاوضاع الاجتماعية للمنطقة

المطلب الأول : لمحة عن منطقة الهلال الخصيب

1- التعريف بمنطقة الهلال الخصيب :

يعد الهلال الخصيب [1]من الناحية الجيولوجية والجغرافية امتداد لشبه جزيرة العرب ويرجع ذلك إلى :

- الطبقات الكلسية التي تتألف منها أواسط الجزيرة المعروفة بالخماد، تمتد إلى بادية الشام

- أن السلاسل الشرقية في الشام تمتد على طول الساحل الغربي من الجزيرة العربية.

- أن حفرة الانهدام التي تتوسط الشام من الشمال إلى الجنوب هي تكملة لحفرة البحر الأحمر.

- أن العراق معدا السهل اللحقي في الجنوب هو تتمة المنحدر الشمالي الشرقي بشبه جزيرة العرب.

- أن النفط الذي اكتشف حديثا في الجزء الشرقي من الجزيرة دليل على القرابة الجيولوجية بينهما وبين الهلال الخصيب.

وعليه فإن كل تلك الصلات الطبوغرافية قد أدت إلى الصلات اللاتينية فشبه جزيرة العرب حسب علماء الساميات هي مهد الشعوب التي نزحت عنها ابتداء من منتصف الألف الرابع قبل الميلاد على موجات متتالية انتهت بالموجة العربية الإسلامية في القرن السابع ميلادي[2].

اختلف المؤرخون حول تسمية الهلال الخصيب فهناك من يرى أن المصطلح يطلق على القسم الخصب الهلالي الشكل من الجزيرة العرب [3]، فيعود سبب تسميته بالخصيب إلى خصوبة تربته الغنية بالمواد الغذائية، أما الهلال فيعود إلى شكله الذي يشبه الهلال[4].

يضم الهلال الخصيب كل الوحدات السياسية الواقعة شمال الجزيرة العربية [5] ويشمل كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن[6]، وتعد مصر أيضا من الهلال الخصيب على الرغم من انفصالها عن

---

[1] انظر المحلق رقم 1

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، د ت، ج 7، ص 128.

[3] حسن فهد حماد، **موسعة الآثار التاريخية (حضارات، شعوب، مدن، عصور، حرف ، لغات)** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 631.

[4] محمد معارك الصبيحي، **موسوعة مائدة القارئ**، ط 3، دار الكتاب الثقافي، الأردن، عمان، 2009، ص07.

[5] يسرى الجوهري، **دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي**، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 105.

[6] إسماعيل احمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث** ، ط 1، مكتبة العبيكة للنشر والتوزيع، الرياض، 1997، ص08.

بلاد الشام بصحراء س ينياء وبالتالي فمصر ترتبط ببلدان الهلال الخصيب أكثر من ارتباطها ببلدان إفريقيا[1]، لقد أطلق عالم الآثار الأمريكي جيم هنري[2] بريستد مصطلح الهلال الخصيب وسماه بالإنجليزية the sertile crexent[3].

يحد الهلال الخصيب من الشمال وتفصله عن الأمازون جبال طروت ويحده من الشرق وتفصله عن هضبة إيران جبال زاغورت المعروفة أيضا بجبال وكردستان[4].

وقد أطلق هذا الاسم على تلك المنطقة باعتبارها هي المناطق الخصبة التي تكون في شكلها هلال يضم بين طرفيه كل موارد المياه من الدجلة و الفرات شرقا إلى بردى والأردن والليطاني غربا.

الهلال الخصيب هو تعبير جغرافي قبل أن يكون تعبير سياسي بمعنى أن موقع وسطح هذا الهلال الخصيب واقع عملي قبل أن توجد الكيانات السياسية القائمة الآن، ويطلق على القوس المتمثل في منطقة العراق (بلاد الرافدين) وبلاد الشام (سوريا)[5] :

أ - بلاد الشام أو سوريا :

لفظة الشام هذه كنعانية الأصل، تعني صفة من صفات النبل يرادفها بالعربية عند العامة الشيمة أي الشهامة و عزة النفس [6]، وبلاد الشام هي المنطقة التي أطلق عليها إسم سوريا في جميع العصور التاريخية حتى آخر الحرب العالمية الأولى، فحدود سوريا أو بلاد الشام هي من ناحية الشرق صحراء العراق ومن الغرب ساحل البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشمال جبال طوروس في جنوبي الأناظول ومن الجنوب صحراء شبه جزيرة العرب ، أي كانت تشمل لبنان وشرق الأردن وجزء كبير من فلسطين[7]، وتقع بين الطرفي الغربي من قارة آسيا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط[8].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 129.

[2] جيم هنري (1865-1935م) : كان أستاذا لعلم الآثار المصرية ومدير لمعهد الدراسات الشرقية في شيكاغو عام 1919م، إلى أخر حياته عام 1935م، ولد في روكلفورو، عمل في مخزن الأدوية .... للمزيد انظر: حسين فهد حماد، **المرجع السابق**، ص 154.

[3] **نفسه**، ص631.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج1، ص 120.

[5] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، د ط ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص 39.

[6] مفيد عرنوس، **أضواء الصراع العربي الاسرائلي**، ط 1، دار النضال ، بيروت، 1990، ص 184.

[7] احمد فخري، **دراسات في تاريخ شرق القديم** ، ط2، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ص 52.

[8] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، بحث **مقدم لنيل شهادة دكتورا في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر** ، جامعة لم القرى ، المملكة العربية السعودية ،2011، ص02.

ب - العراق :

يقع العراق في الجز الشمالي الشرقي لجزيرة العرب ويعده الجغرافيون جزءا من الجزيرة العربية لتشابه الوضع والبيئة فيها وعدم وجود فواصل طبيعية تفصل بينهما [1]، يحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والسعودية ومن الغرب سوريا والأردن والسعودية أيضا[2] ومن الجنوب خليج البصرة ومعظم أراضي العراق منبسطة يقطعها نهر الدجلة على امتداد 1419 كلم والفورات على طول 1200 كلم عاصمتها بغداد[3].

2- أهمية المنطقة استراتجيا وحضاريا واقتصاديا :

تعرض الهلال الخصيب عبر تاريخه إلى أطماع الغزاة للسيطرة عليه وهذا نظرا إلى أهمية موقعه في الجزء الشمالي الغربي الأسيوي، هذا ما جعله محطة أنظار للحضارات التي استوطنته ابتدءا من منتصف الألف الرابع قبل الميلاد على موجات متتالية انتهت بالموجة العربية الإسلامية في القرن السابع للميلاد[4]. فاستوطن البابليون[5] والاشوريون[6] والكلدانيون[7] العراق والجزيرة أي الجناح الشرقي من الهلال الهلال واستوطن الأموريون[8] الكنعانيون[9] والعبرانيون[10] بلاد الشام أي الجناح الغربي منه[11].

وتكمن أهمية موقع الهلال الخصيب المتميز في توافر موارده وتنوعها وغنى مياهه الجوفية المتمثلة في الينابيع والآبار وخصوبة تربته واعتدال مناخه ونش اط سكانه ، فتكالبت عليه أمم شتى

---

[1] السيد عبد الرزاق الحسيني، **العراق قديما وحديثا**، ط 3، مطبعة العرفان سيدا، 1958، ص 08.

[2] عبد الوهاب الكيالي، ج 4، **المرجع السابق**، ص 41،42.

[3] الحسيني ، **المصدر السابق** ، ص 08.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **نفسه**،ج7, ص 126.

[5] البابليون : هم قبائل سامية كانت بجوار البحر الأبيض المتوسط منذ أقدم العهود وأخذت تهبط حتى وصلت إلى بادل عام 2100 ق م وأسسوا مملكة هناك ووحدوا الشرائع ونظمها ... للمزيد انظر: الحسني ، **نفسه**، ص13, 14.

[6] الاشريون : هم أقوام من الجزيرة العربية هاجرت من الاكادينة إلى بلاد الرافدين واستقرت في حوالي أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد في المنطقة الشمالية من العراق تعرف باسم أشور ... للمزيد انظر: حسين فهد حماد ، **المرجع السابق** ، ص 29 ،30.

[7] الكلدانيون: هي إحدى القبائل السامية التي زحفت على سواحل الخليج العربي إلى أن وصلت دابل واحتلته وهم أخر من تسلط عليهم واتخذوها عاصمة لهم.... للمزيد: انظر الحسيني، **نفسه**، ص 15.

[8] الاموريون : هم الساميون الغربيون بالنسبة للبادليين والكنعانيون الشرقيون ، استوطن الاموريون سوريا نحو 1500 ق م فتدعيت امورو، وفي القرن العشرين قبل الميلاد انتقل الاموريون من البداوة إلى الاستقرار والزراعة ... للمزيد انظر: شارل سيتوبوس ،**تاريخ الحضارة**، ت ر،محمد كرد علي،مطبعة الظاهر للنشر والتوزيع،القاهرة،1908، ص 30.

[9] الكنعانيون: هم عرب استقروا في السواحل من بلاد الشام، ونراهم منذ الزمن القديم في الساحل الجنوبي منه ، يتقدمون نحو الشمال منذ أواخر الألف الثالث قبل الميلاد واسم الكنعانيون مأخوذ من الكلمة العربية كنع تعني الأرض الواطئة .... للمزيد انظر: حسن فهد حماد، **المرجع السابق**، ص 528.

[10]العبرانيون: نسبة إلى إبراهيم العبراني وتستخدم في العهد القديم بشكل عام للإشارة إلى اليهود الذين يطلقون عليهم اصطلاح بني إسرائيل ... للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ج3، ص 866.

[11] عبد الوهاب الكيالي، **نفسه**،ج7، ص 126.

بصورة متتابعة مثل الروم والفرس في العصور القديمة والصلبين والمغول في العصور الوسطى والأوربيين والصهيونية العالمية لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين[1].

وأثبتت جميع الدراسات حول المنطقة العربية بصفة عامة وبلاد الشام بصفة خاصة أهمية موقعها الجغرافي وهذا ما أعطها أهمية كبرى جعلها تصبح ساحة للصراع بين الدول الأوربية ويعتبر الهلال الخصيب بموارده الكثيرة القلب الاقتصادي للدولة العربية الإسلامية، وازدادت الروابط الاقتصادية بين شبه جزيرة العرب والهلال الخصيب من جهة وبين المشرق العربي والمغرب العربي من جهة ثانية وتمثل ارض الهلال الخصيب برزخا يفصل بين مياه الخليج العربي ومياه البحر الأبيض المتوسط ولولا هذا الموقع البرزخي لكانت العراق والشام اقل وزنا وثراء ولكن هذا البرزخ يمثل جسر عبور للطرق البرية التي تجعله منفتحا على العالم الخارجي وقد اعتادا قوافل التجار وجحافل الجيوش على استخدام هذا البرزخ الحيوي باعتباره جسر عبور بين بلاد الرافدين من جهة ووادي النيل من جهة أخرى [2] حيث تسيطر هذه المنطقة على أهم الطرق الملاحية الرئيسية في العالم طوال التاريخ وحتى الوقت الحاضر وازدادت أهمية بعد شق قناة السويس 1869م[3].

يعتبر نهر الدجلة والفرات اللذان يخترقان العراق في كل طوله من الشمال إلى الجنوب وهما من أكبر الأنهار في العالم باعتبارهما نهاران كبيران في كل من آسيا الجنوبية والغربية[4].

يعتبر الهلال الخصيب قلب العالم القديم، يحتوي على مساحة هامة من الساحل الجنوبي لأهم بحر هو البحر الأبيض المتوسط والذي يعتبر أهم شريان للملاحة [5] ويمثل الهلال الخصيب حلقة وصل أو جسر بين دول قارات العالم (أوربا، أسيا، إفريقيا).[6]

ظهرت فيه أقدم الحاضرات البشرية في العالم ، وذلك بفضل العوامل والمؤشرات إلى قيام هذه الحضارات وانتشارها منذ القدم في جهات عديدة وبفضل موقعها الاستراتيجي كان له دور كبير في

---

[1] حسين عبد القادر صالح، **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، م 4، ص 15.

[2] حسين عبد القادر صالح، **المرجع السابق**، ص 15 ومايليها.

[3] محمد خميس الزوكة، **جغرافية العالم العربي**، د ط، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 25.

[4] حميدة عبد الرحمان، **جغرافية الوطن العربي**، ط 1، دار الفكر المعاصر، 1997، ص 324.

[5] محمد إبراهيم حسن، **جغرافية الوطن العربي وحوض الأبيض المتوسط دراسة إقليمية تحليلية مقارنة** ،ج 2، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2001، ص 590.

[6] حسين عبد القادر صالح، **المرجع السابق**، ص18.

استقطاب ونمو هذه الحاضرات ، حيث انتشرت الحضارة الفرعونية في مصر وحضارة بابل وأشور في العراق وحضارة الفينيقيين في ساحل الشام[1].

كما أن موقع الهلال الخصيب كان أفضل موقع للتجارة في العصور الوسطى وبه أهم الطرق التجارية التي كان يسطر عليها كطريق الشام وبلاد الرافدين، يبدأ هذا الطريق من بلاد الشام على الساحل الشرقي للبحر البيض المتوسط عبر نهر الفرات وعند دائرة عرض بغداد يتفرع هذا الطريق إلى فرعين :

يتجه الأول إلى البصرة والخليج العربي بينما يتجه الثاني إلى إيران وشمال الهند عبر ممرات بولان BALAN وخبير.[2]

كما يمثل هذا الإقليم برزخا يابسا يفصل بين مياه كل من الخليج في الشرق والبحر الأبيض المتوسط في الغرب، يمتاز بنوع من الخصب يجعله واحة خضراء متصلة بعد جدب الصحاري الممتدة إلى الجنوب وإلى الشمال منه في الجزيرة العربية وبادية الشام على التوالي.

يمكن القول أن نطاق الخصوبة يتخذ شكل هلال يحيط ببادية الشام، حيث يشمل سهل العراق وأراضي الجزيرة في العراق وسوريا والأجزاء الشمالية والغربية من سوريا والأردن وجميع أجزاء لبنان ومعظم أجزاء فلسطين.[3]

وكتب السفير البريطاني في اسطنبول هنري بولور إلى اللورد روسل سنة 1860م يقول " تعلمون سيادتكم أن سوريا كانت دوما في نظر أولئك الذين أسسوا امراطورياتهم في الشرق بلدا ذا خصائص معينة ينبغي لكل من يخطط لاحتلال هذا البلد أن يبني خططه على أساس ما لي هذا البلد من أهمية، والواقع أن سوريا تشكل نقطة اتصال بين إفريقيا من جهة وبين آسيا من جهة اخرى"[4].

---

[1] محمد خميس الزوكة، **المرجع السابق**، ص 28.

[2] حسام جاد الرب، **جغرافية العالم العربي**، ط 2، مكتبة ومطبعة الغد، 2005، ص 25.

[3] حسين عبد القادر صالح، **نفسه**، ص 15.

[4] زين نوردين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، د ط، دار النهار ، بيروت ، 1971، ص 35.

المطلب الثاني : الأوضاع السياسية لمنطقة الهلال الخصيب

لم تستقر الأوضاع تماما في سوريا حتى تولى عبد الله باشا ولاية صيدا، فقد مارس عدة ضغوطات مالية على بشير الشهابي [1]، أدت به إلى التنازل عن إمارته سنة 1820، و إثر ذلك سادت الفوضى في لبنان واضطر والي صيدا إلى الاستعانة ببشير الشهابي الثاني مرة أخرى، حيث عاد هذا الأخيرواستطاع إقرار الأمن والسلم والنظام، وما لبث أن تدهور مركز البشير لدى الدولة العثمانية بسبب معاونته لوالي صيدا في هجومه على دمشق [2] عام 1821، وهو ما لم يوافق عليه الباب العالي، وأمر بنقل والي صيدا واختار بشير أن يغادر إلى مصر وهناك التقى بمحمد علي باشا [3] الذي طلب من السلطان العثماني محمود الثاني [4] الصفح عن البشير الشهابي ونجح في ذلك، وقد عاد إلى إمارته في لبنان بعد أن كسب صداقة محمد علي.[5]

1 1 الحملة المصرية على سوريا

لقد حاول محمد علي باشا في بادئ الأمر أن يستولي على سوريا بالطرق السلمية، فطلب من السلطان العثماني أن يفي بوعده بأن يكافئه ولاية سوريا بعد أن ساعده في حرب اليونان، لكن السلطان

---

[1] بشير الشهابي : تسلم القيادة سنة 1795 ووضع لبنان تحت سلطته ودخل فبي صراع مع احمد الجزار حاكم عكا، وكان النصر لبشير الشهابي فاخذ يعمل لإصلاح أحوال لبنان ويضع السلطة في يده بقوة، إلا انه وجد متاعب وهرب إلى مصر عام 1822 ثم عاد كحليف لمحمد علي والي مصر عام 1831، وبقي إلى عام 1840...للمزيد انظر: إسماعيل احمد ياغي، **المرجع السابق**، ص101.

[2] دمشق : عاصمة دولة سوريا اسمها بالمصري دمسكو، وتقع بجنوب نهر بوردي ...لمزيد انظر محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة** ، المجلد1، ص802.

[3]محمد علي باشا : (1769-1849م) والي مصر تولى الحكم سنة 1805م كان موظف صغيرا، ثم اشتغل بتجارة الدخان، جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون، وجاءت فرصته حينما ذاق المصريون ذرعا بحكم رشيد باشا وطلبوا من الباب العالي توليه الحكم سنة 1805م، وقد تغلب على المماليك ألد أعدائه في مذبحة القلعة سنة 1831، توفي سنة 1849م... للمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ط1، دار النفائس، 1981، ص390.

[4] محمود الثاني: (1785-1839م) وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول بدا حكمه على عتبة القرن 19، تلقى في طفولته تعليما تقليديا، تولى مقاليد الحكم سنة 1808م، وهو في الرابع والعشرين من عمره، يمتلأ حماسة وحمية والرغبة في الإصلاح والنهوض، قام بالعديد من الإصلاحات في مختلف المجلات، توفي سنة 1839...للمزيد انظر عبد الطيف البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839م)**، دار التراث، القاهرة، 1878م، ص182.

[5] احمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1916)** ، ط1، مصر العربية لنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص 195.

خلف بوعده وقد عرض محمد علي على الدولة العثمانية أن يدفع 100 ألف كيس جزية سنويا على أن يضم الشام إلى حكمه، لكن السلطان رفض عرضه.[1]

إضافة إلى أسباب أخرى تبرر تحرك جيشه إلى الشام منها محاربة والي عكا [2] الذي استولى على أموال التجار المصريين.

وآوى الفلاحين المصريين الهاربين إلى سوريا من التجنيد الإجباري [3] ورفض عبد الله باشا تسديد دينه الذي دفعه محمد علي باشا عنه للسلطان العثماني كشرط لعودة عبد الله باشا لولاية صيدا، كذلك منع عبد الله تصدير الحرير من لبنان، إضرارا بمحمد علي حيث كان يعتمد عليه في صناعة الأقمشة الحريرية.[4]

تلك الأسباب جعلت بمحمد علي باشا يقدم على غزو سوريا واضعا ستارا شرعيا أمام السلطان العثماني وهو تأديب عبد الله باشا الذي كثر تمرده على السلطان العثماني، حيث بدأت حملة محمد علي على سوريا بتوجيه ابنه إبراهيم باشا [5] مع ثلاثين ألف رجل إضافة إلى المدافع والسفن الحربية، [6] فهذا جعل محمد علي وتوجهت الحملة البرية من القاهرة عام 1831م.

حيث احتلت غزة ويافا وحيفا واقتربت من عكة وفرضت عليها حصارا مركزا بقيادة ابنه إبراهيم باشا لمدة ستة أشهر، حيث سقطت عكا سنة 1832م[7].

في هذه الفترة اضطربت الدولة العثمانية أمام الزحف المصري وعدت ذلك عصيانا وقامت للتصدي، واصطدم الجيشان العثماني بقيادة عثمان باشا والي حلب والمصري بقيادة إبراهيم باشا، فكانت الهزيمة

---

[1] هدى علي بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه** ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد4 ، ص343.

[2] عكا : تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى شمال حيفا إلى جنوب صور ، وقد لعبت عكا دورا كبيرا في التاريخ...للمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي ،**نفسه** ص 72.

[3] سهيل زكار، **تاريخ بلاد الشام في القرن 19**، د ط، التلوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2006، ص157.

[4] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تح، احمد غصان سبانوا، ص13.

[5] إبراهيم باشا : (1779-1848م) هو الابن الأكبر لمحمد علي ، ولد في قولة ودخل مصر في السنة التي تولى والده الحكم سنة 1805، عين دفتردار بمثابة وزير المالية ، يعتبر المؤسس الفعلي للجيش المصري ونفذ سياسة والده في بنائه ، كان يتقن الفارسية والتركية والعربية ، قاد الحملة ضد الوهابيين ، تولى الحكم في مصر سنة 1848 م وتوفي في نفس السنة... للمزيد انظر: عبد الرحمن الكيالي وآخرون، ج 1 ، **المرجع السابق** ، ص17.

[6] مؤلف مجهول ، **المصدرالسابق**، ص 13.

[7] **نفسه** ، ص 14.

للجيش العثماني حيث سيطروا على المدن الساحلية[1] وقد تابع باتجاه دمشق التي سقطت دون مقاومة وقد رحب سكانها به لانهما كانوا يرغبون في تغيير حكامهم[2].

عندها خشي السلطان العثماني أن يتزعزع مركزه أمام الانتصارات المحققة، فاعد جيشا بقيادة حسين باشا واصطدم الجيشان في حمص وكان النصر للجيش المصري سنة 1832م ودخل مدينة حلب وسيطر على حماة[3]. إلا أن السلطان لم يستسلم و أعد جيشا آخر إلا أن الخسارة كانت الخسارة من حظه وهذا فتح الطريق أمام الجيش المصري إلى اسطنبول[4].

في هده الفترة طلب السلطان العثماني المساعدة من الدول الأوربية خوفا منه من تقدم إبراهيم باشا، وخلال المفاوضات طلب محمد علي باشا بحكم ولايات الشام ، نظير انسحابه في مقاطعة الأمازون التي استولى عليها وضغطت بريطانيا وفرنسا على السلطان قبول ذلك، حتى تنسحب السفن الروسية التي قدمت بمعاونة السلطان العثماني، فرضخ لذلك ووقع صلح كوتاهية[5].

عام 1833م التي انسحبت بموجبه القوات المصرية واعترف لمحمد علي بحكم ولايات الشام.[6]

لم تكن التسوية التي تمت في كوتاهية إلا تسوية مؤقتة، إذ راح السلطان يحرض سكان الشام ضد الحكم المصري من جهة وقام بحشد قواته لضرب الجيوش المصرية من جهة أخرى [7]، استطاع الحكم المصري في زمن قصير أن يعيد الأمن والاستقرار والنظام في سوريا بوجه عام[8]، لكن سرعان ما بدأت بدأت الثورات تندلع ضد الحكم المصري منذ عام 1834م، وفي الأخير استطاع حكام مصر إخمادها ومحاصرتها، لتعود هذه الثروات من جديد سنة 1837م، عندما طبق إبراهيم باشا نظام التجنيد

[1] يوسف الدبس، **الموجز في تاريخ سورية**، د ط، مؤسسة هنداوي، 2017، ص436.

[2] محمد سهيل طقوس، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة على الانقلاب على الخلافة** ، ط3، دار النفائس، 2013، ص353.

[3] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، مجلد8، ط4، المكتب الإسلامي ، السنة 2000، ص 169.

[4] محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 450.

[5] كوتاهية : نسبة إلى المدينة التي كان فيها إبراهيم باشا عند إتمامها ، تقع إلى شرق بلقيصر وغرب اسكى شهر ... للمزيد انظر: محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق** ، ص471.

[6] زكريا الشلق، **المرجع السابق**، ص 197.

[7] محمد سهيل طقوس، **المرجع السابق**، ص358.

[8] احمد قرابين، **المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م، ص341.

الإجباري على الدروز[1]، ولكن بعد عدة خسائر فادحة للحكم المصري ونتيجة للانتصارات التي أحرزتها قوى الدروز، لذلك شرع السلطان العثماني سنة 1838م وأرسل حملة كبيرة استطاع إبراهيم باشا سحقها في موقعة نزيب[2] شمال شرقي حلب سنة 1839م، كما استسلم الأسطول العثماني للأسطول المصري ووقع أسيرافي الإسكندرية[3].

أما الدول الأوربية فقد أجبرت إبراهيم باشا على الإجلاء بجيوشه عن سوريا ووقعت مع والده معاهدة لندن سنة 1840م[4].

2-2 الفتنة الطائفية في سوريا

بعد الإصلاحات التي مست عدة جوانب في سوريا وبعد الاستقرار الذي عم المنطقة وتحسن الأوضاع بها، هنا اشتعلت الفتنة في سوريا وقد كانت أحداث 1860م في بلاد الشام فرصة ثمينة للتدخل الأجنبي على الساعدين العسكري والسياسي والجدير بالذكر أن اليد الطولي في إذكاء الصراع بين الموارنة[5] والدوز خاصة انجلترا وفرنسا، إذ اعتدى الموارنة على الدروز سنة 1860، وامتد اللهيب من من جبل لبنان إلى طرابلس وصيدا ودمشق وأسرعت الدولة بالتحرك [6] فأرسلت فؤاد باشا [7] وزير

---

[1] الدروز: فرقة إسلامية في سوريا ولبنان تؤمن بإلمامة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله أسسها حمزة ابن علي في القرن 11، في عهد الخليفة الحاكم اشته بالنخوة والشجاعة والعفة وهم ينتسبون إلى الداعية الفاطمي محمد ابن إسماعيل الدرزي المتوفى سنة 1019، للمزيد انظر: منير البعليكي، **موسوعة المورد**، المجلد 3، دار العلم للملاين، بيروت، ص224.

[2] نزيب : بلدة تركيا اليوم إلى الغرب من نهر الفرات، تبعد عن الحدود السورية إلى الشمال الغربي من طرابلس، البلدة السورية الواقعة على نهر الفرات...للمزيد انظر: محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 171.

[3] محمد سهيل طقوش، **نفسه**، ص، 353-354.

[4] زكريا الشلق، **نفسه**، ص 197.

[5] الموارنة : هي طائفة مسيحية كاثوليكية ظهرت في واد نهر العاصي مؤسسها مارون نزحت إلى جبال لبنان وأقامت ثقافتها ولغتها الغربية، يرأسها بطريق انطاكيا وقد أدت مذبحة الموارنة التي دبرها الدروس في القرن التسع عشر إلى تدخل فرنسا في سوريا ...انظر محمد محفوظ، **الموسوعة العربية الميسرة** ط2، المجلد4، دار الجبل، مصر، 2001، ص 2360.

[6] زكريا الشلق، **المرجع السابق** ، ص200.

[7] فؤاد باشا: تولى منصب وزير الشؤون الخارجية قام بالعديد من الإصلاحات إذ نجح في إقناع السلطان بإلغاء العملة الورقية الموجودة آنداك، كذلك قام بإصدار قانون الولايات، سنة 2864م.... انظر: محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص 540.

الخارجية لإخماد تلك الفتنة قبل أن تتفق الدول الأوربية على التدخل العسكري فصار فؤاد إلى بيروت [1] على رأس قوة عسكرية كبيرة ثم رحل بذلك إلى دمشق وقضى على الفتنة التي صاحبها مذابح وحشية أسر فيها النصارى في دمشق وجبل لبنان[2] إذ عاقب المسؤولين عنها كل بما يستحق وشكل مجلسا حربي وسجن الكثير ممن تسببوا في هذه الأحداث الطائفية[3] .

في هذه الفترة احتجت الدول الأوربية وهددت بالتدخل وكانت متفرقة الرأي لكن في الأخير اجتمعت هذه الدول واتفقت على أن ترسل فرنسا ستة ألاف جندي لمساعدة الدولة [4] فيما إذ عجزت على إطفاء الفتنة وأنزلت قواتها في بيروت سنة 1862، بعد اتفاق الدول الأوربية وهذا الاتفاق أدى إلى التدخل في شؤون الدولة التي أحسنت القيام بمهمتها لكن كان القصد تقوية النصارة وإظهارهم بمظهر القوة [5] وأن أوربا كلها من خلفهم لتزداد قوتهم ، فأرسلت الدول الأوربية لجنة تحقيق دولية للبحث في أسباب أحداث سوريا وتحديد المسؤول عنها وتقدير الخسائر وإيجاد وسائل للتخفيف عن المنكوبين وتعويضهم ما خسروه[6]، وجرى ذلك بالتفاق مع فؤاد باشا كذلك يمنح أهل الجبل حكومة مستقلة تحت سيادة الدولة وان يرأس هذه الحكومة رجل نصرني لمدة ثلاث سنوات ولا يحق عزله إلا برأي الدول الأوربية، وتقترحه الدولة وتوافق عليه أوربا، وبذلك انتهت هذه المشكلة بحسن مساعي فؤاد باشا ولو بكيفية مجحفة بحق الدولة، وهذا التساهل قد ألزم فرنسا بالانسحاب من الشام، إذ أخلت المناطق التي دخلتها عام 1862، أي بعد 10 أشهر و 5 أيام من دخولها[7].

قامت الدولة العثمانية بعدة إصلاحات مست العديد من الجوانب ، خاصة الجانب الإداري في سوريا وقسمت إلى ولايات جديدة الشام وحلب ثم ولاية بيروت، وقد عم الأمن والسلم والاستقرار في هذه الفترة وذلك بسبب التقدم في عدة مجالات [8]

---

[1] بيروت: عاصمة لبنان تعد ميناء هام شرق البحر الأبيض المتوسط ، تقع في سفح سلسلة جبال لبنان ، كانت مركز هام للتجارة الفينيقية وهي إلا أن مركز ثقافيا هام في الشرق الأوسط... انظر: محمد شفيق غربال، **المرجع السابق**، ص462.

[2] محمد سهيل طقوش، **المرجع السابق**، ص 377.

[3] نفسه، ص381.

[4] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص180.

[5] جلال يحى، **العالم العربي الحديث المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالمتين** ، د ط ، دار المعارف، مصر، ص254.

[6] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)**، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، ص382.

[7] محمود شاكر، **نفسه**، ص 180.

[8] زكريا الشلق، **المرجع السابق**، ص 200.

بقيام الحرب العالمية الاولى وهزيمة العثمانيين في عام 1918م، اصبحت سوريا كلها في قبضة الانجليز، وحلفاءها ودخل الأمير فيصل ابن الحسين[1] (ابن شريف مكة) دخل دمشق وفي هذه الفترة أقام بها حكومة عربية عسكرية اعتبرت نفسها حاكمة في المنطقة المحررة من العثمانيين، وبالمثل أعلن قيام حكومة عربية في بيروت أيضا، ورفعت الإعلام الشريفة على المباني العامة[2].

2-العراق :

شهد العراق في بداية القرن التاسع عشر تنافسا بين بريطانيا وفرنسا على بسط نفوذهما عليه في ضل الضعف الحكم المملوكي، ومع ذلك ظلت الدولة العثمانية تفضل حكم المماليك [3] على العرب أو الأكراد خشية استقلال هؤلاء بالعراق[4].

فالدولة العثمانية لم تتدخل كثيرا في أمور ممالك العراق لاسيما في عهد سليمان الكبير [5] (1779-1802) بسبب مشكلتها المتعددة مع الدول الأوربية حيث كان سليمان الكبير مخلصا في الإبقاء على العراق داخل حدود الدولة العثمانية، ونظرا لما أبداه من نجاح في إخضاع الثروات رأى السلطان فيه قوة قادرة عن العمل خارج حدود إيالته وتوابعها، ولكن بعد وفاته تغيرت سياسة الدولة العثمانية إزاء المماليك لان العراق بدأ يتأثر بوضوح بتطورات السياسة الدولية في اسطنبول[6].

---

[1] الأمير فيصل : (1854-1931) الابن الثالث للشريف حسين ولد بالطائف وانتقل مع والده إلى اسطنبول وعاد معه إلى الحجاز عام 1909م، انتخب نائبا عن المدينة وتولى قيادة الجيش المتجه نحو دمشق في الثورة وأصبح ملكا على سوريا في مارس 1920م توفي في سويسرا ودفن في بغداد..انظر شار على عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 8.

[2] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص382.

[3] المماليك : كان في الأصل أرقاء جلبهم الفاطميون إلى مصر في القرن العاشر هجري ثم السلطين المتاخرين من الايوبيين، كي يدربوا على خدمة السلطان، حيث ارتقى بعضهم إلى مناصب عليا وأقام المماليك دولتين في مصر دولة المماليك البرجية ودولة المماليك البحرية، قضى عليهم سليم الأول سنة 1517م، وقضى عليهم محمد علي باشا في موقعة القلعة سنة 1811م للمزيد انظر: محمد شفيق غربال، **المرجع السابق**، م2، ص1426م.

[4] زكريا الشلق، **المرجع السابق**، ص210.

[5] سليمان الكبير (1780-1802) عرف بالكبير، رجل الساعة الذي سيضع حدا للفوضى، عمل واليا على البصرة وهو أول والي مملوكي تولى باشاوية بغداد وقد بذل جهود كبيرة للإصلاحات في عدة جوانب، للمزيد انظر : إيناس سعدي عبد الله، **تاريخ العراق الحديث (1258-1918م)**، ط1، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص346.

[6] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص384.

1-2 المماليك في العراق :

بدأ حكم المماليك في العراق في بداية منذ سنة (1704-1831) ولم يستقر الحكم منذ تلك الفترة وذلك بسبب تداول ولآ ء صغار أمثال سليمان باشا الصغير [1] والمؤامرات التي تعرضوا لها من الداخل والخارج[2].

ولكن عندما تولى الحكم سعيد باشا في بغداد بمساعدة قبائل المتفق العربية 1812م حيث صار يتقرب إلى العرب أكثر، مما أثار استياء المماليك الذين ثاروا عليه، حيث تولى داود باشا قيادة الثورةواستطاع الوصول إلى الحكم ليرث مشكلات الصراع داخل كردستان وتمسك العشائر البدوية العربيةِ باستقلالها الذاتي، وقد تولى داود باشا [3] وهو آخر ولاة المماليك في العراق [4] حكم في ظروف قاسية بسبب الفتنة بين المماليك والانكشارية والعشائر حيث استأنف القتال مع فارس، وقامت حرب سنة 1820م بأمر من الباب العالي بينهما للدفاع عن ولايات السلطات الشرقية لكنه فشل وانسحب إلى ما وراء بغداد[5] التي بدأت القوات الفارسية تحاصرها، هنا لج أ السلطان إلى محمد علي والي مصر لينقذ العراق من الفرس إذ لم يكن في استطاعة أحد من ولاة الدولة سواه أن يقوم بتلك المهمة الخطرة، ولكن محمد علي أمسك حتى نهاية الحرب عن مساعدة داود باشا في حربه ضد أعداء الدولة العثمانية [6] ولكن ظروفا قاهرة تدخلت في سير الحرب، إذ اضطرت القوات الفارسية إلى رفع الحصار بسبب انتشار وباء الكوليرا بين صفوفها وبدأت مفاوضات الصلح التي انتهت بتوقيع معاهدة ارضاروم الأولى في أغسطس عام 1823م بين فارس والدولة العثمانية[7].

---

[1] باشا الصغير(1808-1810م) حكم ولاية بغداد، كان أكثر رغبة من سابقيه في تحويل تبعية الموصل إلى بغداد، قاد حملة عسكرية سنة 1809م، غير أنها باءت بالفشل، كانت مدة حكمه قصيرة في بغداد.. انظر إيناس سعدي عبد الله، **نفسه**، ص 368 -369.

[2] إسماعيل احمد ياغي، **المرجع السابق**، ص119.

[3] داود باشا (1816-1831م) :وهو آخر ولاة المماليك حكم لفترة طويلة، وقد شغل منصب الدفتربار والكتخدار قبل أن يعين واليا على بغداد، وقد تولى الحكم في ظروف قاسية بسبب إفلاس الخزينة والثروات والفتن وكان من أكثر الولاة اهتمام بالمساجد وأئمتها وخطبائها ومدرسها، حرص على تلقي العلوم على كبار علماء عصره ، انظر: إسماعيل احمد ياغي، **نفسه**، ص 120.

[4] زكريا الشلق، **نفسه**، ص210.

[5] عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحة باشا** ، د ط، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968، ص 71.

[6] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 388.

[7]إيناس سعدي عبد الله، **المرجع السابق**، ص397.

أما الانجليز فقد زادت مطالبهم في العراق بشكل كبير، باعتباره طريقا هاما في مستعمراتها في الهند، غير أن داود باشا ضيق الخناق على التجار الانجليز بفرض ضرائب جديدة، فشرعت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على العراق ، هذا أدى إلى رضوخ داود باشا وهذا الأخير كان دائما حريصا على إبعاد النفود الأجنبي على العراق[1]، فلما عزم على عزلهم أخذو يدسون له في دوائر الباب العالي فلقي أذان صاغية فازدادت مخاوف السلطان منه وخشي قيام محمد علي أخر في الجزء الشرقي من الإمبراطورية[2]، مما اقتضى إقصاء المماليك عن حكم العراق وذلك بعد وفات داود باشا وبذلك انتهت صفحت حكم المماليك سنة 1831[3].

2-2 العراق بعد المماليك :

لقد ظلت إيالات العراق بعد مذبحة المماليك سنة 1831م جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية التركية[4]، فتولى عليه ولاة عثمانيون وافدون من اسطنبول باسم السلطان العثماني منذ سنة 1831م إلى أن سقطت الدولة العثمانية[5]، وقد عملوا على إخضاع العراق للحكومة المركزية باسطنبول والقضاء على أثار استقلال العراق الذي عمل له البشوات المماليك، وقد أدت سياستهم هذه إلى أن تصبح سلطتهم على العراق وهمية وضعيفة، عجزت عن القضاء على القبائل العربية المتحاربة فيما بينها[6].

لقد استمر الوضع غير المستقر بسبب انقسام العراق إلى السنة والشيعة، هذا الظرف استغله سلاطين آل عثمان لبقاء نفوذهم في العراق وانقسامه إلى عرب وأكراد و إلى حضر وبادية مع اختلاف التكوين الثقافي والاجتماعي بين سكان المدن والقبائل والعشائر العربية المتمسكة بتقاليدها البدوية.[7]

شهد العراق عهد من الإصلاح في عهد ولاية مدحة باشا [8] الذي ضل واليا فيها (1869-1872م) حيث أن بعض المؤرخين وصفه بأنه مصلح العراق في هذه الفترة عم الأمن والسلم، وقد قام بالعديد من الإصلاحات والتنظيمات، شمل عدة نواحي كالتعليم ونظام الحجر الصحي[9].

---

[1] زكريا الشلق، **المرجع السابق**، ص 210.

[2] إسماعيل احمد ياغي، **المرجع السابق**، ص 121.

[3] جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992، ص 71.

[4] المستر تقن همسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العرب الحديث**، ت ر، جعفر الخياط، ط 6، 1685، ص333.

[5] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص385.

[6] رأفت الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994، ص83.

[7] نفسه، ص86.

[8] مدحت باشا (1822-1883م) : ولد في اسطنبول، وكان أبوه الحاج حافظ محمد اشرف عالما دينيا، فأنشاه أبوه تنشاه دينية فحفظه القران وهو في العاشرة من عمره لقب بالحافظ، تعلم اللغة العربية والفارسية والدروس الدينية إضافة إلى تعلمه اللغة الفرنسية، درس النظم السياسية والاجتماعية في أوربا، قام بالعديد من الإصلاحات حين تولى حكم العراق للمزيد انظر: احمد أمين، **زعماء الإصلاحات في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965، ص27.

[9] عبد العزيز سليمان نوار، **المرجع السابق**، ص353.

استمر هذا الوضع حتى ثورة 1908م بقيادة جماعة الاتحاد وترقي [1] أو تركيا الفساد ضد استبداد السلطان عبد الحميد الثاني [2]ورغم فرح العراقيين وبقية العرب في تشكيل الجمعيات السرية المناهضة لسياسة التتريك وكانت هذه الجمعيات مقدمات الصدام بين العرب والأتراك في الحرب العالمية الأولى وانتهت بالحصار الحكم التركي عن العراق وغيرها للأقطار المشرق العربي[3].

ومن جهة فإن العراق واجه الأطماع الاستعمارية الأوربية منذ نهاية القرن التاسع العشر إلى أواسط القرن العشرين وكانت بريطانيا هي من أكثر الدول الأوربية اهتماما بشؤون العراق نظرا لموقعه الجغرافي وأهميته الإستراتجية على الطريق البري الموصل إلى الهند [4]، فعند نشوب الحرب العالمية الأولى احتلت بريطانيا البصرة ثم احتل الانجليز سائر العراق حتى بغداد التي دخلوها في مارس 1917 وألقى قائدهم الجنرال مود moude ببيانه على أهالي بغداد وأعلن فيه أنهم "ما أتو قاهرين وإنما محررين" واستمر الجيش البريطاني في تقدمه بمحاذاة نهر الدجلة شمالا حتى أصبح على مقربة من مدينة الموصل التي دخلها في اليوم التالي من عام 1918م.[5]

المطلب الثالث : الأوضاع الاجتماعية للهلال الخصيب في القرن 19.

لقد شهد القرن 19م عدة تغيرات مست الجانب الاجتماعي في سوريا والعراق، وكان ذلك نتيجة ارتفاع عدد السكان اذ فتحت المدارس الحديثة ونشرت الكتب والصحف، كما اتسعت

---

[1] جماعة الاتحاد والترقي : تأسست سنة 1316 هجري في باريس وهي الجناح العسكري من جمعية تركيا الفساد وعمل هذا الجناح على ترك فكرة القومية التركية مرحليا كي لينفرد بها غير الأتراك ، للمزيد انظر: محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 198.

[2] عبد الحميد الثاني (1876-1909م): ابن السلطان عبد المجيد الثاني ولد في 21 ديسمبر 1842م تولى العرش خلفا لأبيه مورد سنة 1876م ماتت أمه وهو في الحادية عشر من عمره ربته زوجة أبيه وعاملته معاملة الأم، درس العلوم الأساسية، تعلم اللغة العربية والفارسية، كان ذو شخصية قوية، تميز عهده بالحكم الفردي والاستبداد، افتتح بعهده بإعلان الدستور سنة 1876م لكن سرعان ما عطله سنة 1878 ليستمر حكمه 30 عام حتى خلع سنة 1909م .....للمزيد انظر محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ الحضارة**، ط 2، دار القلم، دمشق، 1999، ص ص 34،33.

[3] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 230.

[4] جلال يحى، **المرجع السابق**، ص ص 110-111.

[5] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص 402.

التجارة الداخلية والخارجية و دخل النقل الميكانيكي ... حيث كان لسوريا حظ وفير في هذا التقدم على غرار العراق ولمعرفة مدى تأثير الجانب الاجتماعي على الواقع الاقتصادي بكل من سوريا والعراق اردنا أن نلخص دراستنا في هذا الجانب حول السكان والتعليم ومستوى المعيشة وكذا الدخل القومي لكلا البلدين.

1-سوريا :

يشير شارل عيساوي في كتابه التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب بأن الحكومة استطاعت أن تجمع قدر لابأس به من المادة المتعلقة بالسكان وحيازة الأراضي في سوريا، حيث أن معظم الاحصائيات الواردة في كتابه كانت من كتابات أوروبية وقد تحصلوا عليها من موظفين عثمانيين وأن أغلبهم كانت لهم أغراض ماليةّ، حيث أن عدد سكان سوريا ازداد من مليونين ونصف سنة 1878 بمعدل زيادة سنوية قدرها 1.8%، وفي الفترة 1878م، 1895م ،1896م بلغت نسبة الزيادة 1.4%، وفي الفترة 1895م-1896م/ 1913م-1914م بلغت نسبتها 02%، وهو معدل بالغ الارتفاع[1].

وإذا قمنا بتعداد عدد السكان لأهم ولايات سوريا لابد من الإشارة إلى سكان مدينة دمشق خلال الفترة المدروسة حيث نجد بأن عدد سكانها تزايد نتيجة هجرة الفلاحين من الريف وكذا التأثير الإيجابي للقاح الجذري على معدل الوفيات، ومع نهاية القرن تزايدت المعطيات الاحصائية إلا أنها متناقضة واستنادا إلى الاحصائيات العثمانية فقد بلغ عدد سكانها حوالي138،211 نسمة عام 1897م، و 234، 796 نسمة عام 1917م. هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن المدينة كانت تنمو بشكل كبير خلال النصف الأول من القرن 19م، وقد استمر حتى النصف حتى النصف الثاني من القرن.

[1] شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800-1914م)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م، ص52.

كما أنه تضاعف ست مرات في نهاية الفترة كما كان عليه من قبل وذلك نتيجة عدة عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية التي أثرت في حجم وتغيرات السكان[1].

أما فيما يخص ولاية بيروت فقد بلغ عدد سكانها قبيل الحرب العالمية الأولى 276.639 ألف نسمة حسب ما ورد في سجلات النفوس الرسمية وموزعون على النحو التالي: قضاء بيروت (150.000) قضاء صور (42.240) وقضاء صيدا (54.284) وقضاء مرج عيون (31.115)[2].

ثم إن زيادة عدد سكان سوريا تعود إلى انخفاض نسبة الوفيات نتيجة اهتمام الدولة بتوفير مختلف المرافق الصحية، حيث إنها شهدت تقدما بالغا في الحالة الصحية على الرغم من الأوبئة التي كانت فيها، خاصة وباء الكوليرا [3] والتي شكلت خطرا بالغا عام 1875م، وقد انتشرت في سوريا شمالا، وجنوبا وقد وصل هذا الوباء إلى دمشق عن طريق الحجاج و المهاجرين.

كما أن بيروت لم تسلم من هذا الوباء، في بعض الفترات، حيث إن آثاره المدمرة أصابت المناطق الزراعية بشكل أساسي، وقد أدت إلى العديد من الهجرات السكانية من منطقة إلى أخرى، حيث أن سكانها هاجروا إلى الجبال القريبة منها لفترة محدودة وقد عادوا بعدها إلى مناطق عملهم فمناخ الجبال المحيطة هو مناخ صحي ممتاز استفاد منه سكان بيروت و المناطق المجاورة، ما ساعد المدينة على استمرارية التطور طوال القرنين التاسع عشر والعشرين[4].

لقد قامت سوريا بوضع التسهيلات الطبية لمحاربة هذا الوباء حيث قامت بإدخال التطعيم ضده في القرن 19م، وقد سعت لتوفير الرعاية الصحية وذلك بزيادة عدد المستشفيات

[1] ليندا شيلشر، دمشق في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، ط1، دار الجمهورية، بيتموني وشركه، دمشق، سوريا، 1998م، ص16.
[2] شارل عيساوي ، المرجع السابق، ص104.
[3] انظر الملحق رقم2.
[4] مسعود ظالم، الدولة و المجتمع في المشرق العربي، 1840- 1990م.

وضاعفت عدد الأطباء الصحية المدنية وذلك لتجنب الكوليرا و الأوبئة الأخرى التي تأتي بها السفن الأجنبية حيث أنه خلال الثلث الأخير من القرن 19م حيث ظهرت المستشفيات وقد زادت الرعاية الصحية وقد بدأت الأوبئة القادمة من الخارج أولوية فقد اختفى الطاعون في أوروبا غير أنه كان متفشيا في جميع أرجاء المشرق حتى منتصف القرن التاسع عشر[1].

وقد كانت وفيات الكوليرا بين المسلمين في كل أرجاء الوطن العربي، وذلك لأنهم لم يراعو طرق الوقاية من هذا الوباء، ويقال أن أكبر عدد من الوفيات كان من النساء خاصة الحوامل منهم وذلك لأنهم كانوا أكثر عرضة للهواء الفاسد على غرار الرجال الذين يعملون في جو نقي[2].

أما فيما يخص التعليم في سوريا فكان تعليما دينيا حرا [3]، اذ كانت المدارس المتاحة للمسلمين هي مدارس دينية حيث كان الأطفال يتعلمون حفظ القرآن الكريم [4]، وقد كان تعلم القراءة والكتابة هو الحد الأقصى للتعليم في القرى، أما في المدن كان التلاميذ يتلقون العلم في المساجد، و المادة الأساسية في التدريس هي حفظ القرآن وتلاوته وكانت المدارس قائمة على أموال المحسنين و الأوقاف وكانت رواتب الشيوخ قليلة جدا لا تتجاوز (20 بارة) في الأسبوع عن كل تلميذ، ولم يكن هناك نظام التفتيش وإنما كانت المراقبة المقصورة على الناحية المالية فقط[5].

لقد كان مستوى التعليم في المنطقة منخفضا جدا، كما يمكن أن نبين مدى انخفاض المستوى التعليمي لتلك المدارس من حالة الأزهر في القاهرة و الذي كان يمثل قمة النظام التعليمي الإسلامي وقد افتتح المصريون مدرستين حديثتين احداهما في دمشق والأخرى في حلب ولكن لم تبق كل منهما بعد انسحاب المصريين من الشام [6]، حيث قام إبراهيم باشا

[1] غانم سمية، السياسة العثمانية في بلاد الشام (1876-1916م)، أطروحة ماستر، جامعة بسكرة، 2015م، ص67.
[2] شارل عيساوي، المرجع السابق، ص106، (جدول وفيات الكوليرا).
[3] عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914م)، دار المعارف، مصر، ص252.
[4] شارل عيساوي، نفسه، ص77.
[5] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص75- 76 .
[6] شارل عيساوي، المرجع السابق، ص75 – 76.

بإنشاء العديد من المدارس الابتدائية في سوريا، وقد قام بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائي على النمط الذي جرى تطبيقه في مصر، كما كان للمدارس العالية التي أنشأها محمد علي في مصر لتعليم الهندسة والطب والصناعات والتي تلقى العلم فيها بعض أبناء سوريا، والمدارس العثمانية في اسطنبول والتي تمكن الأغنياء من الالتحاق بها وكل هذا كان له تأثير على ازدياد عدد المثقفين في سوريا.

حيث أن التعليم في هذه الفترة أصبح يتبع سياسة هادفة، كما أن الأنظمة اللازمة فيه استهدفت إدارة التعليم في مختلف الولايات، كما أنه يمكننا أن نقسم أنماط التعليم إلى ثلاثة أنواع : (الكتاتيب – المدارس الحكومية – المدارس الخاصة)[1].

-**الكتاتيب** : كانت تقام عادة بالقرب من المساجد أو في الزوايا أو المساجد نفسها أو في منزل الشيخ المعلم نفسه، ويبدأ الطفل فيها منذ سن مبكرة ويقتصر التعليم في المرحلة الأولى على القرآن الكريم تلاوة وحفظا، ثم القراءة والكتابة و الحساب والمعارف الدينية واللغوية، وكان يطلق على المعلم في الكتاب لقب الشيخ أو المؤدب، وكان التعليم في الكتاب مجانا، إذ كان مؤسسها من الأغنياء فقد أوقفها لهذا الغرض، أما المرحلة الثانية من التعليم فكان الطالب يحضر فيها الفقه الإسلامي والحديث في موطئ مالك و صحيح البخاري، والجامع الصغير، وتراجم الرجال بشكل عام، وعندما ينتهي الطالب من المرحلة الدراسية في الكتاب كانت تقام له حفلة وهي وليمة يدعوا لها والده من الشيخ والأصدقاء، وينشرون المدائح النبوية لهذه المناسبة[2].

-**المدارس الحكومية** : شهدت دمشق في عصر التنظيمات تطورا فكريا وثقافيا، وقد مهد الحكم المصري لسوريا (1831-1840) لهذا التطور عندما سمح بدخول التأثيرات الأوروبية التي زادت من النشاط الثقافي. لذا شعرت الدولة العثمانية بضرورة

[1] عبد العزيز محمد عوض، نفسه، ص 253.
محمد أحمد ، الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني (1876 – 1918)، مجلة دمشق، المجلد 27، العدد الأول و الثاني، 2011، ص309.

إنشاء مدارس عسكرية، لتدريب التلاميذ وتعليمهم حسب النظم الحديثة لمواجهة الخسائر التي منيت بها أمام الدول الأوروبية[1].

حيث نظمت المدارس الحكومية بموجب نظام المعارف الصادر في 1869م و الذي صيغ في 198 مادة والذي قسمت من خلالها الدراسة خلال هذه الفترة خلال خمسة مراحل :

- المرحلة الابتدائية.
- الولوج إلى المدارس الراشدية.
- الانتقال إلى المدارس الاعدادية.
- المدارس السلطانية .
- المدارس العالية.

لقد بلغ عدد المدارس الحكومية الابتدائية في عام 1880م (103 مدرسة في مدينة دمشق فقط)، كما كانت توجد مدرسة راشدية عسكرية بها ضمت 265 تلميذ، ومدرسة إعدادية ضمت 116 تلميذ، ولم يتجاوز عدد المدارس في لواء دمشق 81 مدرسة، منها 24 مدرسة، في قضاء البقاع، و 13 مدرسة في قضاء وادي العجم، (ولم تذكر إحصائيات ولاية سوريا شيء عن هذه المدارس)[2].

-**المدارس الخاصة** : عرف نظام إدارة المعارف العمومية(1869م) المدارس الخاصة بأنها المكاتب التي تنشأ في بعض المحلات وتأسس من قبل جمعيات أو أفراد سواء كان هؤلاء من رعايا الدولة أو الأجانب، ويمكن أن نقسم المدارس الخاصة إلى قسمين: المدارس الوطنية والمدارس التشرينية.

[2] عائشة الدباغ، الحياة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، دار الفكر العربي، بيروت، 1971، ص106.

[2] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص255 – 258.

1- المدارس الوطنية : حيث يعود الفضل في توسيع التعليم إلى الجهود التي بذلها مدحت باشا أثناء ولايته لسورية (1878م-1880م)، فقد لاحظ أنه لم يكن للحكومة سوى بعض المدارس الابتدائية يقرأ فيها أحداث القرآن، أما مدارس الإرساليات التبشيرية كانت متقدمة، لذلك فكر مدحت باشا في اصطلاح المدارس، وقد شكل لذلك جمعية من العلماء أخذت تجمع الإعانات من المحسنين، وأصلحت هذه الجمعية بعض المساجد وحولتها إلى مدارس، ولما كان أهالي الشام يميلون إلى بث روح التعليم، فقد ألفوا جمعية سموها "جمعية المقاصد الخيرية"، انتشرت فروعها في جميع أنحاء الولاية، وقد استطاعت هذه الجمعية أن تؤسس في دمشق ثمانية مدارس بلغ عدد تلاميذها نحو 1200 تلميذا، كما أنشأت الجمعية مدرسة للبنات استوعبت 150 تلميذة، وقد كانت هذه المدارس تقوم بنفقة المحسنين[1].

2: مدارس الإرساليات التبشيرية :

تنافست الإرساليات التبشيرية في تأسيس المدارس في بلاد الشام حيث بلغ مجموع المؤسسات التبشيرية في بلاد الشام حتى عام (1912م) 28 مؤسسة من دول أوروبية متعددة، كما استطاع الفرنسسكان أن يؤسسوا اثنى عشر إرسالية، في شمال ووسط سوريا[2] (وكانت إيطالية أساسا)، في فلسطين، والفرنسيون اليسوعيون في لبنان وقد افتتحوا جامعة القديس يوسف في بيروت، وأسست الراهبات الكاثوليكيات مدارس للبنات[3]. كما انتشرت كذلك الإرساليات الأمريكية وبدأت تمارس نشاطها التبشيري منذ القرن 16م، كما كان لروسيا عدد كبير من المدارس العامة في متصرفة القدس، وكانت المدارس الأجنبية تتمتع بحرية من التعليم أكثر من المدارس الوطنية، كما ساهمت الإرساليات التبشيرية في إنشاء المدارس غير الإسلامية عام 1880م، في دمشق فقط 28 مدرسة عالية منها 23 للذكور، فيها 1550 تلميذ، و 5 منها للإناث

[1] عبد العزيز محمد عوض **المرجع السابق**,ص 263.
[2] عبد العزيز محمد عوض، **نفسه** ، ص 265.
[3] شارل عيساوي، نفس المرجع السابق، ص 76 -77.

وفيها 843 تلميذة، بالإضافة إلى المدرسة الكاثوليكية السريانية ومدرسة الأرمن ومدرسة السريان اليعقوبية، ومدرسة الفرنسسكان، والمدرسة الإنكليزية اليهودية وغيرها.

أما فيما يخص الدخل القومي ومستوى المعيشة فلا توجد معلومات وفيرة خاصة في سوريا حيث أن بعض الباحثين كانوا يشيرون إلى الفقر المدقع الذي تسبب في نقص عدد السكان[1] نتيجة عجز ميزان التجارة وهذا بالنسبة لأربعينيات القرن 19م، غير أن هناك من يشير إلى تحسن الأوضاع نتيجة الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية حيث أن اتساع المساحة المزروعة و التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية يشير إلى زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي. أما فيما يخص المادة الصناعية فقد كانت نادرة نوعا ما، حيث أن الصناعات اليدوية التي لم تكن عاجزة عن منافسة الغزل الآلي وكذا ازدياد الصناعات الأخرى كالصابون ... أما فيما يخص بعض القطاعات كالنقل والتجارة والأعمال المالية فقد فاقت الزيادة فيها زيادة السكان[2].

2- العراق :

يتكون المجتمع العراقي من العشائر وسكان المدن، إذ شكلت هذه العشائر الغالبية العظمى من سكانه، وقد كان العراق حتى القرن 20م مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية : العشائر البدوية، سكان الريف، سكان المدن[3].

أما فيما يخص النمو السكاني في العراق خلال هذه الفترة فإن شارل العيساوي أشار في كتابه إلى أنه لا يوجد سوى دراسة محمد سلمان حسن، الذي أشار بدوره بأن التخمينات لسكان العراق الحديث هو ما جاء في تقارير القناصل الأوروبيين، في عام 1890م قامت الحكومة العثمانية بإحصاء جزئي لسكان الولايات التابعة للعراق، وخلال الفترة (1900م-

[1] انظر الملحق رقم 3

[2] شارل عيساوي، نفسه، ص 81 – 84.

[1] عمر إبراهيم محمد الشلال، التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1869 – 1914)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، منشورات كلية الآداب، جامعة بغداد 2018، ص 152.

1908م) جاءت تقارير وزارة البحرية البريطانية التي احتوت بدورها على تقديرات لسكان العراق، حيث ازداد عدد سكان العراق من 1.280.000 نسمة في (1878م) إلى 6.328.000 نسمة في (1957م)[1].

أما فيما يخص التعليم في العراق خلال تلك الفترة فقد كان يعاني من التخلف ومعظمه تعليما دينيا، حيث اقتصر قبل ظهور المدارس الحديثة على المساجد والكتاتيب [2]، ويتم تدريس العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية فقط، كذلك نجد نسبة الأمية بين السكان كانت مرتفعة إلى حد كبير، وإذا تحدثنا عن أسباب تخلف الوضع الثقافي في العراق، فإن هذا الوضع لا يعود سببه الوحيد إلى قلة اهتمام الحكومة بل يعود أيضا إلى العادات الاجتماعية لدى سكان العراق فهم يعتقدون أن عمل أبنائهم هو الزراعة وتربية المواشي أفضل من التعليم[3].

باستثناء عهد داوود باشا والذي اهتم بالنهضة الثقافية [4]، حيث بلغ عدد المدارس في عهده 80 مدرسة، لتدريس الآداب و اللغات الفارسية و التركية والعربية[5].

حيث زار الرحالة "ولسند" بغداد أيام حكم داوود باشا (1816م–1831م)، وأشار إلى وجود مدارس ملحقة بالجوامع [6]. ومن أهم المدارس التي أنشأها : مدرسة داوود باشا، المدرسة العادلية، المدرسة الأعظمية[7].

أما فيما يخص الوضع الصحي في العراق خلال هذه الفترة فقد هز الطاعون أرجائه عام 1831م، و تواصلت عواقبه المدمرة لسنوات لاحقة و انتشر في بغداد [8] قبل وصول حسن

---

[1] محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (1864 – 1958)**، ج1، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ص39..

[2] عمر إبراهيم الشلال، مدارس البنات في الولايات العراقية، أواخر العهد العثماني (1899 -1914)، مجلة سر من رأى، العدد 43، مجلة 11، العراق، 2015، ص335.

[3] حيدر شاكر الخيقاني، جذور التحديث الاجتماعي في العراق (1850- 1914)، دراسة تاريخية، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 12، العراق، 2013، ص 35.

[4] علاء موسى كاظم النورس، حكم المماليك في العراق، (1750- 1831م)، دار حرية العراق، 1975م، ص140.

[5] إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516- 1916)، دار الأثير ، العراق، 2005م، ص120.

[6] أحمد حسين عبد الجبوري، الأوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال رحلات الأجانب في العهد العثماني، مجلة سر من رأى ، ع 5، مج3، العراق، ص55.

[7] يوسف عز الدين، داوود باشا و نهاية المماليك في العراق، دار البصرى، العراق، 1967م، ص41.

[8] قاسم الحميلي، تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، (1850م – 1918)، دار الدجلة العراق، 2017، ص32

باشا حيث بلغ الطاعون ذروته في عهده حيث فتك بمئة ألف نسمة من السكان اذ سارت العدوة إلى الموصل وكذا البصرة فأهلك الآلاف من الناس فيهما، كما قيل أن ضحاياه فيهما قد زادت ضحايا بغداد[1]. كما غمرت مياه الدجلة الأراضي الزراعية أثناء موسم الحصاد مما أدى إلى انتشار المجاعة نتيجة تلف معظم المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى أن العراق كان يفتقر إلى المؤسسات الصحية المتطورة وخصوصا المستشفيات[2].

كما تشير بعض المراجع أن مدينة الموصل اتصفت الخدمات الصحية فيها في تلك الفترة بالإهمال، إذ تشكو من مجاري المياه الثقيلة الظاهرة للعيان وكذا انتشار أسواق اللحوم دون مراعات الجوانب الصحية وما تبعها من إهمال لأعمال التنظيف وهذا ما أدى إلى ظهور عدة أوبئة و أمراض أهمها "التيفوئيد" عام 1844م[3].

[1] شارل عيساوي، المرجع السابق، ص

[2] :قاسم الحميلي، المرجع السابق، ص62.

[3] عروبة جميل محمود عثمان الحياة الاجتماعية في الموصل ، 1834م- 1918، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006- 234.

المبحث الثالث:الواقع الإقتصادي للهلال الخصيب

المكلب الاول: القطاع التجاري

المطلب الثاني: القطاع الزراعي

المطلب الثالث: القطاع الصناعي

المطلب الأول: القطاع التجاري.

لقد أشار شارل عيساوي في كتابه التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب إلى الجانب التجاري بصفته الجانب الأساسي في اقتصاد كل من سوريا والعراق باعتبارهما القطبين أو البلدين البارزين في كتابه، ولذلك ارتأينا أن نلخص أهم المحطات التجارية خلال القرن 19م بداية من سوريا.

01 - سوريا :

لقد كان لموقع سوريا باعتبارها همزة وصل بين الشرق والغرب أثر هام على مختلف النشاطات وفي مختلف الأزمنة الماضية وقد كانت ممرا لمختلف القوافل التجارية المحملة من الشرق الأقصى إلى أوربا وقد ظلت سوريا تستفيد من هذا الموقع الجغرافي الهام، وبما أنها كانت جزءا من الدولة العثمانية المترامية الأطراف ومكان التقاء القوافل التجارية والحجاج القادمين من الشمال ومن الغرب أحيانا، وقد أصبحت مركزا تجاريا هاما، إذ كانت البضائع تمر بها وتوزع على الدول المجاورة دون جمركة ولا معاملات مما سهل التجارة، وبذلك أصبحت سوقا للدولة العثمانية ويتوافد إليها التجار من جميع أنحاء البلاد، وهذا ما أكسب مدنها وخاصة دمشق وحلب مكانة تجارية هامة لعدة قرون[1].

لابد لنا في البداية أن نشير إلى أن الاقتصاد السوري كان مرتبطا بالاقتصاد المصري آنذاك وبعد أن دخلت البلاد تحت حكم محمد علي باشا، حيث كان النظام الجمركي في سوريا هو نفسه السائد في كل الأقطار التابعة للدولة العثمانية، وهذا ما عدا الفترة الممتدة ما بين (1840/1832م) أي عندما دخلت سوريا تحت الحكم المصري مما أدى إلى بروز

[1] سلطان علي، **تاريخ سوريا أواخر الحكم التركي (1908-1918م)**، دمشق، 1991، ص 89.

عوائد جمركية منخفضة بالنسبة للواردات [1]، وذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار من القرن 18م إلى القرن 19م[2].

حيث ساد الاحتكار التجاري، ولم يجد التجار الأجانب من يتعاملون معه سوى الباشا ووكلائه، وقد تعرضت المعاملات التجارية في مصر بالإضافة إلى احتكار محمد علي في السودان لكل محاصيل البلاد، وفي سوريا احتكاره للحرير، وقد فرضت ضرائب عليها مرتفعة، وهو ما جعل الدول تعترض عليها، وهنا ضغطت بريطانيا على الباب العالي، وتم توقيع معاهدة بالطاليمان سنة 1838م[3]، والتي كانت بهدف فك القيود والاحتكارات التي فرضها محمد علي على الطرق التجارية، وقد كانت من أجل تنظيم التجارة الدولية، وإزالة مختلف القيود التجارية في كل أرجاء الدولة العثمانية[4].

كما منحت الرعايا الأجانب حق شراء المحاصيل الزراعية والصناعية في الدولة العثمانية... وقد طبقت هذه المعاهدة بعد هزيمة محمد علي باشا في سوريا كما طبقت في مصر[5].

ونظرا لمكانة دمشق التجارية الهامة في سوريا ارتأينا أن نأخذها كنموذج لدراسة اقتصاد البلاد خلال الفترة المدروسة حيث أن دمشق من أهم المدن التجارية في سوريا لأنها المستودع التجاري لجميع جزر الهند الشرقية وفارس والصين وبلاد العرب [6]، لذلك احتلت الصدارة بالنسبة للتجارة في بلاد الشام بالإضافة إلى مدينة حلب بداية من القرن 19م، حيث

---

[1] انظر الملحق رقم 03.

[2] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 204.

[3] الزيدي مفيد، **العصر العثماني**، دار أسامة، ط1، ص 186.

بالطاليمان: هي منطقة واقعة بالقرب من اسطنبول تم توقيع معاهدة تجارية فيها بين بريطانيا والدولة العثمانية عام 1838م، أطلق عليها معاهدة بالطاليمان التجارية.

[5] الزيدي مفيد، المرجع السابق، ص 187.

[6] شارل عيساوي، **نفسه**، ص 184.

تأتي إليها مختلف القوافل التجارية من مختلف البلدان سابقة الذكر حاملة مختلف المنتوجات من السجاد واللؤلؤ والتوابل والأحجار الكريمة والطيب والعقاقير، وحيث كانت القوافل تحمل عند عودتها مصنوعات دمشق الشهيرة كالثياب والألبسة الحريرية الموشاة بالقصب والمصنوعات الخشبية والنحاسية، كانت دمشق بحكم موقعها الهام تتمتع بالثروة والغنى وقد كانت أكثر اللغات المتداولة فيها تدل على العلاقات المتبادلة بين الدول كالهند.

وكانت العلاقات التجارية الدمشقية حسنة مع مختلف التجار الأجانب من مختلف دول العالم[1]، فقد كان هؤلاء التجار على جانب عظيم من الصدق والأمانة يضاهون أفضل تجار العالم وكان التعامل فيما بينهم وبين زبائنهم أيضا يقوم على الثقة والصدق وكثيرا ما كان التعامل يجري بينهم شفويا دون سندات، كما كانت الأموال تودع دون أي وثائق، وهذا دليل على أن الثقة كانت موجودة بينهم، وقد أسست الحكومة العثمانية محكمة للتجارة في دمشق، وقد بقيت ثلاث سنوات مفتوحة الأبواب لا يدخلها أحد[2].

ولقد احتفظ تجار الاستيراد والتصدير الدمشقيون [3] في بداية الأمر بمواقعهم في التجارة مع أوربا عن طريق شحن البضائع إلى جهات أبعد شرقا وجنوبا وشمالا، والواقع إن نجاح البضائع الأوربية في الأسواق كان من أهم الأسباب الرئيسية لنجاح تجارة الاستيراد من أوربا كما أن التجارة مع بغداد كانت مزدهرة حيث أنه في عام 1833م تم تصدير بضائع من دمشق إلى بغداد تزيد قيمتها عن 45 مليون فرنك فضلا عن ذلك كانت تجارة دمشق مع نقاط أخرى مثل بيروت طرابلس ومصر وجلها كانت بضائع مستوردة من بغداد [4]، كما أن إنتاجها الصناعي كان كبيرا والذي كان مكونا من المنتوجات الحريرية والقطنية والتي تباع

---

[1] نايف صياغة، **الحياة الاقتصادية في دمشق في منتصف القرن 19**، دار الثقافة (دمشق)، 1995م، ط1، ص 146-147.

[2] سلطان علي، **المرجع السابق**، ص 80.

[3] انظر الملحق رقم 04.

[4] شيلشر ليندا، **دمشق في القرنين 18و19م**، تر: عمر الملاح ودينا الملاح، دار الجمهورية (دمشق)، 1998 ط1، ص 82.

في كل أرجاء الدولة العثمانية، وكان الناس يأتون إلى دمشق ليشترون منتوجاتها وكذا المنتجات الفرنسية، كما أن الكوارث التي حلت بحلب كانت لمصلحة دمشق مثل الحرب الأهلية بين الإنكشارية والأشراف، ثم تهديد الإنكشارية محمد علي باشا، وأهم من ذلك الزلزال الذي دمر المدينة، فقد هاجر العديد من السكان مدينة حلب ومن بينهم التجار الأتراك والأرمن واليهود الذين نقلوا تجارتهم من قبل إلى دمشق[1].

وكانت التجارة في دمشق خلال القرن 19م محتكرة فقط من طرف أبنائها حتى سمح إبراهيم باشا بدخول الأجانب إليها عام 1834م، وهنا بدأوا بغزو الأسواق بمختلف المنتوجات الأوربية والتي قضت على التجارة والمصنوعات المحلية، وقد اعترفت الدولة بهؤلاء التجار كطوائف أول ملل مستقلة، فأقاموا خارج البلاد وتاجروا فيها مستفيدين من حماية الدولة ونظام الامتيازات وقد أصبحوا صلة وصل بين السوريين والمؤسسات التجارية والصناعية الأحسن في الخارج[2].

وهنا أصبح تجار دمشق مجبرين على التعامل معهم وأصبحت التجارة منذ ذلك الحين تجري باسم أوربي، فالتجارة الأوربية دفعت عجلة التجارة الخارجية في دمشق إلى درجة أعلى وأوسع، وقد كانت سببا في ازدهار الاقتصادية في القرن 19م، كما كانت أحوال الذين يعملون في هذا المجال أحسن من أحوال غيرهم[3].

وقد كانت الفترة الممتدة من 1825 و 1833م من أكثر فترات التوسع الناجم عن نشاط التجارة الدولية ومن تأسيس الحكم المصري ونمو التجارة خاصة مع مصر وكذا ازدهار التجارة بسبب تأثرها بتطور الأسواق الأوربية على وجه الخصوص كما يشير شارل عيساوي إلى أن التوسع الكبير في الصادرات كان ناتجا عن زيادة الطلب عن الغلال خاصة

---

[1] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 190-192.

[2] نايف صياغة، **المرجع السابق**، ص 145.

[3] **نفسه**، ص 146

أثناء حرب القرم مما أدى إلى مضاعفة إجمالي التجارة، كما أشار إلى أن الأرقام المنخفضة لفترة ما بين 1861م و 1863م، كانت تشير إلى انخفاض معدل التجارة، كلها بسبب الأحداث التي جرت سنة 1860م، حيث عرفت تدهورا في تصدير المنتوجات البريطانية نتيجة مجاعة القطن، والتي أوجدتها الحرب الأهلية الأمريكية[1].

بالنسبة لولاية حلب فقد استعادت التجارة فيها رخاءها عقب هذه الحرب عندما تضخمت صادرات الغلال [2]، وفي عام 1858م أدت وفرة المحاصيل في أوربا إلى هبوط أسعار الغلال، وقد عقب ذلك أزمة طاحنة نتجت عن نزوح العملة وتوقف الأعمال، كما أدت زيادة الطلب وكذا رفع التجارة الخارجية إلى مستوى قياسي من حيث الدخل العادي والشروط الفعلية[3]. أنظر ملحق صادرات وواردات حلب خلال القرن 19، غير أن الازدهار التجاري الذي كان يعتمد على تجارة المرور كان سريع التأثر بالظروف والعلاقات السياسية والاقتصادية للدول المجاورة، ولا يعبر عن ذلك الاستقرار الاقتصادي في الإنتاج الصناعي والزراعي المحليين اللذين يستطيعان الثبات والاستمرار أكثر، ولذا فقد بقيت سوريا محافظة على ميزانها التجاري السبعينيات من القرن 19م، وكان ذلك بسبب اعتمادها على الصناعة المحلية اليدوية المشهورة غير أنه مع بداية دخول الصادرات الأوربية وغزوها للأسواق السورية قضت على الصناعة والإنتاج المحلي وهنا أخذ الميزان التجاري بالتحول نحو الخسارة[4].

[1] الحرب الأهلية الأمريكية : وهي صراعات حدثت داخل الو. م.أ في فترة ما بين 1861 إلى 1865م، وجه فيها الاتحاد (الولايات المتحدة) الانفصاليين في 11 ولاية جنوبية مجتمعة معا لتكون الو.م.أ، وقد فاز الاتحاد بهذه الحرب التي لا زالت تعد الأكثر دموية في تاريخ الولايات المتحدة, شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 210-211.

[2] انظر الملحق رقم 5,

[3] نايف صياغة، **المرجع السابق**، ص 148.

[4] سلطان علي، **المرجع السابق**، ص 90.

2- العراق:

أما بالنسبة للتجارة في العراق خلال الفترة المدروسة فقد كانت تابعة مجرى النهرين من الموصل إلى البصرة وعند بغداد كانت تتشعب ثلاث طرق الحرير القديم، وطريق القوافل إلى دمشق وطريق القوافل إلى حلب، وآخر يتجه شمالا عبر ديار بكر ثم يقصد البحر أو سمسمون أو إسطنبول ....، وفي هذه الفترة كانت عدة تغيرات كبيرة في الأهمية التجارية لتلك الطرق[1]، وقد كانت تجارة العراق تتم أساسا مع جيرانها تركيا ومصر وإيران والجزيرة العربية كما كانت تتم معظم العمليات التجارية مع الهند وتاجرت أيضا مع سوريا وأوربا[2].

وقد كانت تجارة العراق تتم أساسا مع الهند في هذه الفترة حتى أصبح الاتصال البحري ميسورا بعد فتح قناة السويس والتي بفضلها تمكنت القوافل التجارية البريطانية من الوصول إلى العراق وغيرها من الدول الأوربية [3]، ففي عام 1845-1846 بلغت الواردات من الهند 65 %من تجارة البصرة، وبلغت الصادرات إليها 84 %، أضف إلى ذلك أن الواردات الهندية تتكون أساسا من تلك البلاد من ناحية الواردات جاءت السلع الأوربية من سوريا أو من تركيا وميزت السلع الإيرانية تجارة الموصل وبغداد[4].

إذ تحولت تجارة إيران تحولا دراميا فبينما كانت تتجه تقليديا على محور شرقي غربي يربط تبريز ببارضوم وهمذان وكرمنشاه [5] بغداد، ومشهد بأفغانستان ووسط آسيا، وتحولت غالبية التجارة مع نهاية القرن 19م إلى وجهة شمالية جنوبية إلى روسيا بطريق البر وعبر بحر قزوين من تبريز، وإلى الهند وأوربا عبر بوشهر وموانئ الخليج الأخرى، وقد تدهورت

---

[1] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 224.

[2] شارل عيساوي ، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وإفريقيا** ، تر: سعرد رحمي, ط1، دار الحداثة للنشر و التزيع , 1985,ص 39.

[3] شارل عيساوي ، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**، ص 225.

[4] شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وإفريقيا**، ص 39.

[5] شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**، ص 224.

أهمية التجارة عبر كل من بغداد والموصل تدهورا شديدا بعد إحياء طريق بغداد في الثمانينيات، أضف إلى ذلك أن افتتاح الخط الحديدي المصري ثم قناة السويس حول جانبا من التجارة في العراق، ومع إدخال الملاحة النهرية التجارية إلى العراق سحب قسط كبير من التجارة من العراق من يد القوافل إلى البصرة وكان للعامل نفسه تأثير على تجارة الموصل الشمالية، حيث كان شحن البضائع إلى البصرة، ثم نقلها إلى أوربا عبر قناة السويس أرخص من نقلها عبر سمسمون أو إسطنبول، وفي الوقت نفسه أدى تحسين المواصلات في تركيا إلى سحب قسط كبير من تجارة الموصل باتجاه الموانئ التركية على البحر الأسود أو البحر الأبيض المتوسط[1].

إن أهم تغيير طرأ على تركيبة تجارة التصدير [2] من زاوية التبادلات العامة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في العراق هو انخفاض النسبي في حكم الصادرات الحيوانية وارتفاع الصادرات الزراعية[3].

حيث أن أهم التبادل الذي طرأ على تجارة التصدير العراقية خلال هذه الفترة هو الازدياد المطلق والنسبي في قيمة البضائع المصدرة إلى أوربا والهبوط المطلق والنسبي لتجارة العراق مع أقطار الشرق الأوسط، ولا توجد معلومات متوفرة تساعدنا على حساب هذه التبادلات في تجارة الصادرات العراقية، إلا أنه من الممكن تبيين مختلف التغيرات في المقادير النسبية للصادرات من مختلف ولايات بغداد والبصرة والموصل إلى أوربا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أقطار الشرق الأوسط وخاصة إيران حيث أن متوسط القيمة السنوية لمجموع تجارة التصدير لولاية بغداد قد وصل 05.8 مليون قرش عثماني سنويا خلال الفترة (1865/1864م) أو ما يعادل 52000 دينار على أساس الصرف الجاري.

---

[1] شارل عيساوي , **المرجع السابق** ,ص 224.

[2] انظر الملحق رقم 06.

[3] سلمان حسن, **المرجع السابق**، ص 120-121.

وهنا نستنتج أن نمو تجارة التصدير في العراق قد لعب دورا هاما في نمو وتيرة الاستيراد وارتفاع مستواها، فقد كان معظم فائض الإنتاج الزراعي الذي استحوذ عليه الإقطاعيون العثمانيون ينفق على الاستيراد الإنتاجي، وهذا هو أحد جوانب العلاقة الاقتصادية بين القطاع الزراعي الذي يحركه التصدير وكذا القطاع الصناعي الذي يحركه الاستيراد، وهذا ما سنتطرق له في المطلب الموالي بعد إعطاء لمحة عامة على تجارة الاستيراد في العراق خلال الفترة المدروسة[1].

إن تطور تجارة الاستيراد [2] العراقية من أوربا وأمريكا قد سبق نشوء تجارة التصدير العراقية المباشرة إلى الهند والعرب، ففي بداية القرن 19م كانت الناقلات النهرية العاملة في البصرة تجلب الأقمشة القطنية والحرير من فرنسا والأقمشة الإنجليزية وكذا البضائع الحديدية من ألمانيا، ومع ذلك فالواقع أن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى نشوء الصادرات العراقية الحديثة كانت هي المؤدية أيضا إلى اتساع تجارة الاستيراد، ثم إن تطور النقل البحري والنهري وظهور ميناء البصرة وكذا افتتاح قناة السويس قد قلل من تكاليف نقل البضائع الأوربية مما أدى إلى نمو تجارة الاستيراد العراقية من جهة، ومن جهة أخرى فقد استتب الأمن والاستقرار في العراق واتساع الزراعة ونشوء حصة الطلب من المحاصيل الزراعية، وكل هذه العوامل قد ساعدت على تنمية تجارة التصدير العراقية.

ونظرا لعدم وجود معلومات كاملة ومنظمة حول المستوردات في العراق بصفة عامة والمستوردات البرية على وجه الخصوص حاولنا دمجها في جدول يبين مختلف إحصائيات تجارة الاستيراد في العراق سواء مع دول الشرق أو مع الدول الأوربية مع توضيح أهم الطرق التجارية البرية التي كانت بين بغداد وإيران ثم الطريق الرابط بين بغداد وسوريا المذكور سالفا

[1] سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص 120-121.

[2] انظر الملحق رقم 07.

والذي كانت فيه تجارة الاستيراد أقل أهمية من الطريق الأول، وما نشير إليه في هو مجرد إحصائيات تخمينية لتوضيح تجارة الاستيراد في العراق[1].

حيث إن سلع الصادرات كانت تتمثل في ستة منتوجات وهي التمور والحنطة والشعير والصوف والجلود والحيوانات الحية[2]، كانت تشكل ثلثي أو أربعة أخماس إجمالي الصادرات، ثم بدأت بعض العوامل في الخمسينيات والستينيات من القرن 19م في التأثير على الزراعة والصادرات مثل تزايد سيطرة الحكومة وإحكام قبضتها في الريف وتطبيق قانون الأراضي 1885، والذي أشاع نوعا من الاستقرار والنظام في مجال الزراعة والملاحة النهرية في نهر دجلة[3].

حيث أن الفرق يعود بصورة رئيسية إلى السلع الأخرى كالبذور والسمن وشعر الماعز وعرق السوس وغيرها، ومن الجدير بالاهتمام أن نشير إلى أن سلع التصدير الستة هذه تمثل ثلثين على الأقل من مجموع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة ما عدا الفترة الممتدة ما بين (1896-1911م) حيث هبطت هذه النسبة إلى نصف مجموع قيمة الصادرات ويرجع هذا الهبوط بصورة أساسية إلى ظهور صادرات إضافية مثل بذور السمسم والكتان وغيره، وعلى الرغم من اهتمام البريطانيين بإدخال القطن إلى العراق في الحرب العظمى إلا أنه لم يحتل مركزا هاما في تجارة الصادرات خلال هذه الفترة، وكانت الصادرات الحيوانية مثل الصوف والجلود والخيول... إلخ، كانت على درجة واحدة تقريبا حيث بلغت قيمتها 548000 دينارا أي 51 % من مجموع قيمة الصادرات وقد كانت أكثر أهمية من قيمة الصادرات الزراعية،

[1] سلمان حسن , **المرجع السابق**، ص 216-217.

[2] المرجع **نفسه**، ص 120.

[3] عيساوي شال: **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**، ص 226.

وهذا يبين الدور الكبير الذي لعبته الحياة القبلية، بالمقارنة مع دور الزراعة وحياة الاستقرار في الاقتصاد العراقي خلال الربع الثالث من القرن 19م[1].

المطلب الثاني : القطاع الزراعي.

1_ نظام الأرض :

في بداية القرن التاسع عشر حدث تحول هام في الأرض و الزراعة في سوريا [2]، فقد اهتمت الدولة العثمانية بالأراضي الزراعية في بلاد الشام خاصة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر (1831-1839)، فقد استطاع محمد علي والي مصر أن يلغي الإقطاع كنظام أرض[3]، واستصلح الأراضي الزراعية و هكذا نرى أن ق ضاء محمد علي عل ى جيوش الإقطاع في بلاد الشام لم يكن سوى مقدمة لحل النظام الإقطاعي فيما يتعلق بالأرض[4].

قام محمد علي بحصر الأراضي و مسحها في الأقاليم كالترع و الجسور و الطرق و المرافق ذات النفع، فقد نظم الأراضي البور ووزع الخراج و استصلحت الأراضي و زيدت المساحات المزروعة، فقد أعطى كل اهتماماته للأراضي الزراعية و ملكيتها[5].

اتصف الوضع العقاري في سوريا بالفوضى وعدم التنظيم في صدور قانون الأراضي العثمانية فما لبثت الدولة العثمانية أن أصدرت في 7 شعبان 1276هـ/ 1859، لائحة من التعليمات بحق سندات الطابو[6].

---

[1] سلمان حسن: **المرجع السابق**، ص 120-121.

[2] نايف صياغة، **المرجع السابق**ص 16.

[3] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914**، تق احمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، ص 227.

[4] نايف صياغة، **نفسه**، ص 17.

[5] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص185.

[6] الطابو: كلمة تركية تعني الطاعة و الانقياد، و قد استخدمت للدلالة على تبعية الارضي للخزينة. و انقياد المتصرف بها لما هو مدون في السجلات ...، للمزيد انظر ابو بكر امين مسعود، **ملكية الاراي في متصرفية القدس 1858-1918**، عمان, مؤسسة عد الحميد شومان، ط1، 1996، ص322.

أما قبل هذا التاريخ فلم يكن هناك عناية بتسجيل الأراضي و إعطاء صكوك رسمية بها، كما كانت الأوراق موجودة بيد المالك المتصرف صاحب الأرض أوراق غير رسمية فيها شهادة شهود وانتقال الأرض من يد إلى يد فيه تعين الحدود بشكل غير دقيق.

و إذا ضاعت هذه الأوراق من يد المالك فلا يحفل بها كثيرا لأن المهم آنذاك هو وضع اليد على الأرض و استغلالها[1].

في سنة 1858 أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي استطاعت من خلاله الحد من الفوضى و الاضطرابات و ضبط و تعيين حدود الأراضي نتيجة لكثرة عدد السكان و تعدد الشكاوي في الولايات لعدم وجود قانون ينظم تملك الأراضي فتشبثت الدولة بذلك و زادت على الأعشار مبلغا من المال من اجل تشكيل لجان تقوم بتسجيل الأراضي في الولايات و شرعت في سن القوانين اللازمة في ذلك.

و قد شجع هذا القانون استصلاح البور(الموات)، فأعفاها من رسوم التسجيل للذين يريدون استثمارها مجانا و أعطى لهم سند تسجيل مقابل 3 قروش فقط، و أعفيت الأراضي التي كانت مواتا من العشر[2] سنة او سنتين حسب طبيعتها[3].

كان لهذا القانون نتائج أكثر أهمية، فقد كان يشدد أساسا أن تخضع كل قطعة من الأرض للضرائب ومن ثم يقسم حقوق الملكية الواضحة عليه جائز قانوني كمالك ميري يتمتع بحق وراثة الحيازة و الانتفاع بالأرض مؤكدا بوثيقة (سند طابو) بينما استمرت ملكية الأرض للدولة[4].

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص322.

[2] العشر: من التكاليف الشرعية القديمة، كان يتوفى من الحصيلات الزراعية نسبة 10%، و في العهد العثماني طرحت الاعشار للملتزمين بالمزاد العلني...، للمزيد انظر محمد كرد علي المصدر سابق, ج 5، ص54.

[3] عبد العزيز محمد عوض، **المرجع السابق**، ص 234.

[4] شارل عساوي، **المرجع السابق**، ص 224.

1-الملكية :

إن تقديرات توزيع الملكية [1] في أواخر القرن التاسع عشر تشير إلى حصول تمركز واضح في عملية تسجيل الأراضي في سوريا حيث نجد أن ملكية الأراضي تتوزع التالي: ملكية كبيرة 60%، ملكية متوسطة 15%، ملكية صغيرة 25%[2]، و يشير محمد علي إلى واقع هذا التوسع فيقول" يتصرف الشاميون اليوم ي الأرض على نسبة غير عادلة و معنى هذا أن أرباب الوجاهة و الثورة على قلتهم يتصرفون بمساحات واسعة جدا في كثير من المناطق بينما الفلاح يعمل في الأرض دون أن يكون له في تملكها نصيب ففي أطراف حماة مثلا (124) قرية منها (80%) لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع و الباقي و هو (20%) يبتصرف به الفلاحين، و رجال الطبقة المتوسطة من الشعب و في أرجاء حمص (176) قرية منها (89%) للوجهاء دون غيرهم و (20 %) مشاع بين هؤلاء الوجهاء و الفلاحين ..."[3].

أما الفلاح فكان يحصد الغلة من الأرض التي يعمل بها و ينقل الحق إلى الوراثة بترخيص من المستلم بعد أن ألغى محمد علي الالتزام ووزع الأراضي على الفلاحين لكل واحد 305 و إذا لم تدفع الضرائب ستنتزع منه و تعطى لغيره و أعطى مشايخ القرى 4% من الأراضي القريبة وهو معفى من الضرائب لقاء ما ينفقه المشايخ على ضيافة موظفي الحكومة ظل عدا النظام معمولا به حتى أبطل في عهد سعيد باشا عام 1857 لسوء تصرف المشايخ و استغلال الفلاحين في زراعة الأرض[4].

[1] انظر الملحق رقم 08.

[2] جرادات محمد، **أثر القوانين العثمانية على الزراعة في بلاد الشام 1826-1918م**، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد الأول، يوليو 2016، ص223.

[3] كردي محمد علي، **خطط الشام**، ج4، ط2، بيروت، دار لعلم للملايين، 1970، ص 194-195.

[4] مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 187.

المحاصيل و المنتوجات الزراعية :

شهدت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الكثير من الاضطرابات خاصة على الصعيد السياسي و يبدو أن ذلك قد أدى إلى نقص واضح في مساحة الرقعة الزراعية[1].

وقد شهدت الزراعة في سوريا إبان عهد الإدارة المصرية تنظيما زراعيا متقدما، إذا ما قارناه بالأنظمة السابقة فقد ادخل محمد علي تحسينات هامة على الزراعة، فقد حدد الفلاحين و منحهم حق الشكوى على الملتزمين بغية ربطهم مباشرة به و أزاح الملتزمين اللذين كانوا يشكلون حاجزا بينه و بين الفلاحين و ألغى الإقطاع، و أعلن المساوات بين جميع الطوائف و العناصر واستصلح بعض الأراضي الزراعية، و كان ذلك كله اثر كبير في التنمية الزراعية السورية في بداية العهد المصري[2].

كما اخذ محمد علي باشا من الفلاحين الأجور على محاصيل الأرض التي تزرع و أعطاهم آلات الرش و المواشي و الماء للري, حيث ادخل محاصيل جديدة من مصر كالقطن و الخشخاش والزيتون و الكتان و الحبوب[3].

و قد شجع زراعة القطن و جلب بذور و معلمين من مصر و كان لهذه الزراعة شهرة كبيرة في البلاد بفضل التجار الأجانب على قطن قبرص و قد دامت زاهرا حتى منتصف القرن التاسع عشر، و قد بلغت صادراتها سنة 1853: 515000كلغ، و سنة 1869- 2100000 كلغ وبعد سنة 1869 بدأت بالتأخر بمنافسة قطن مصر و أمريكا و ازدهرت في عهد زراعة التوت، فكان لكل ذلك اثر كبير وهام في تقدم الزراعة السورية و تحسنت أحوالها, إلا أن محمد علي ادخل نظام الاحتكار حيث يقوم بجمع المحاصيل و يضعها في المخازن و يصدر منها إلى الخارج وإذا احتاج منها الفلاح يشتري بسعر مالي, و بذلك

[1] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 403.

[2] نايف صياغة، **المرجع السابق**، ص 16.

[3] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص 18.

ساءت أحوال الفلاحين مما دفع بمحمد علي أن يترك لهم الذرة و الشعير و الفول و القمح سنة 1831[1].

إن الحملة المصرية في سوريا تركت آثارا واضحة على جميع الأصعدة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الإدارية على الرغم من المزايا العديدة و التي اتصفت بها إدارة إبراهيم باشا في سوريا إلا أن الضرائب الكبيرة و مصادرة الحيوانات و تسخيرها لنقل عتاد الجيش و احتكار المحاصيل الزراعية، ضرب الزراعة و أفقدها عناصرها، و مع ذلك فإن الزراعة بلفت درجة من التحسن بفضل إجراءات الأمن التي اتخذها المصريون[2].

و بعد انسحاب المصريين عام 1841 نجد، الإخلال بالنظام و انعكاسه على الزراعة في مواقع مثل حلب, دمشق و على طول نهر الأردن، و لكن بدأت حركة جديدة قوية للتوسع في وقت ما بين الخمسينات و الثمانينات حسب موقع حدوثها[3].

فقد حاولت الدولة العثمانية بعد عودتها إلى سوريا أن ترث تنظيمات الحكم المصري فيها، بما في ذلك إصلاحات محمد علي في ميدان الزراعة فألغت الإقطاع و حاولت جباية الضرائب من الفلاحين و قد ساعد الدولة العثمانية في ذلك عاملين :

- يعود الأول إلى التنظيمات التي وضعها محمد علي باشا في سورية لتشجيع زراعة القطن و التوت و غيرها.
- أما الثاني فيعود إلى الأنظمة الزراعية التي وضعتها الدولة العثمانية وكان من نتائجها أن تحسن حال الفلاح، و ذلك بفضل تطبيق نظام الولايات 1864، و تزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية و تحسن المواصلات، فقد كان فلاحو حوران يدفعون أحيانا نصف المحصول لقاء أجر الجمال التي كانت توصل غلا تهم إلى موانئ بيروت وعكة، و

[1] أمير علي الحسني، **تاريخ سوريا الاقتصادي**، مطبعة بدائع الفتون، دمشق، ص155.

[2] نايف صياغة، **المرجع السابق**، ص16.

[3] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص85

هنا لا يخفى أهمية حركة المواصلات في إنعاش الفعاليات الزراعية، كل هذه العوامل التحمت معا لتوسيع نطاق الاستقرار[1].

و في عام 1850 ذكر القنصل البريطاني في القدس أن العرب فيما وراء الأردن كانوا يزرعون القمح و يجلبونه إلى المدينة، و ذكر زميله في حلب عام 1857 أن هناك زيادة ملحوظة في الزراعة وإنتاج الغلال خلال السنوات العشر السابقة، وان قيمة العشر زادت من 60 ألف جنيه إلى 137 ألف جنيه[2].

و في عام 1880 ذكر القنصل في دمشق أنه خلال السنوات العشرين أو الثلاثين السابقة كانت الزراعة أخذت في التوسع و زاد الإنتاج في سوريا، غير أن طرق الإنتاج لم تتحسن و أحوال الفلاحين ليست أفضل من ذي قبل[3].

و قد استمرت طرق الإنتاج على بدائيتها حيث اعتمدوا على المحاريث الرومانية و أدوات الدرس و معاصر الزيتون و غيرها من الأدوات الزراعية.

أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية في نهاية القرن التاسع عشر في سوريا فهي كثيرة فعلى سبيل المثال نجد، الزيتون نحو 9,6 ملايين شجرة تنتج سنويا في المتوسط 125 مليون أقة، أقة تساوي 30 مليون فرنك، و التوت 28 هكتار تنتج 6,6 ملايين كيلوغرام تساوي 25 مليون فرنك، و الحمضيات بما يساوي 15 مليون فرنك و يضاف إليها الفواكه المزروعة و البرية الأخرى مثل التين و الرمان والتفاح والتوت و مختلف أنواع الجوز[4].

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عانى الفلاحون في مختلف أرجاء سوريا من الفقر و محدودية المردود العائد مما تنتجه الأرض، فافتقار الزراعة إلى تشجيع الدولة وغياب الدعم الحكومي كان من أسباب التراجع الذي شهده الإنتاج الزراعي، كم كانت الوسائل البدائية المتعبة في الزراعة و فقر التربة و انتشار الأمراض و الأوبئة كالآفة

[1] جرادات محمد، **المرجع السايق**، ص224.

[2] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 405.

[3] جرادت محمد، **نفسه** , ص221.

[4] شارل عيساوي، **نفسه**، ص405.

الزراعية التي أصابت دودة القز بين سنتي 1865-1871، مما أدى إلى انخفاض إنتاجه بنسبة 58%، و كذلك هجوم الجراد كما حصل في سنتي 1865-1866، حيث أدى غزو الجراد إلى تدمير محاصيل القطن و السمسم و أشجار الزيتون و الفواكه في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المزروعة في سوريا، كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي[1].

و ارتفعت نسبة الصادرات بشكل لافت و لكن ذلك لم يرجع لتكثيف الزراعة أو تحسين الإنتاج أو تعزيز البنى التحتية للزراعة بقدر ما جاء نتيجة توسيع مساحة الأراضي المزروعة، بما في ذلك إنشاء مزارع واسعة للزيتون و البرتقال، كما جاء نتيجة تخفيض الدولة للرسوم الجمركية على المنتوج الزراعي عموما[2].

وكانت الحمضيات تزرع في السهول الساحلية السورية، و لقد انتشرت زراعتها في القرن التاسع عشر، ففي عام 1856 أنتجت يافا نحو 20 مليون برتقالة، صدرت في العام نفسه ثلاث ملايين برتقالة بلغت قيمتها 3750 جنيه، في عام 1859 صدرت ستة ملايين قيمتها 10 آلاف جنيه و بحلول عام 1881 صدرت بافا 171 ألف صندوق قيمتها خمسين ألف جنيه، و في عام 1887 صدرت بيروت و صيدة وطرابلس 30 ألف صندوق. و المحاصيل النقدية الأخرى كانت السمسم و زيت الزيتون و الكروم، و في الفترة 1841-1844 زاد إنتاج السمسم في بيروت من 970 طن إلى نحو 2000، كان يستهلك نحو نصفها محليا وكان السمسم مربحا جدا و يحل محل القطن و المحاصيل الأخرى، و في عام 1913 قدر الإنتاج الإجمالي لسوريا من سمسم بثلاثين ألف طن تساوي 12 مليون فرنك و كانت الكروم تزرع أيضا على المرتفعات و كان النبيذ يصنع في لبنان و في المستوطنات

[1] ماهر محمد سعيد درويش، **هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003، ص34.

[2] جرادات محمد، **المرجع السابق**، ص221.

اليهودية في فلسطين [1]. أما زراعة أشجار التوت فقد كانت زاهرة بأطراف طرابلس و حلب وكان كذلك في سوريا محل يقال له "السهم" في كثير من الأشجار التي يربى فيها دود الحرير [2].

أما إنتاج سوريا من الحبوب يشكل على الدوام قطاعا هما من الاقتصاد المحلي و كان يتم إمداد المدن بالمواد الغذائية من المناطق المجاورة لها، كما كان للحبوب أهمية ثالثة إذ أنها السلعة الرئيسية التي يوسع التجار المحليين المضاربة فيها و تحقيق أرباح فاحشة ومع ازدهار الأسواق الأوروبية وميزان التجارة السورية السلبي مع أوروبا اضحت الحبوب السلعة الأساسية في التجارة مع أوروبا [3].

و بالنسبة للثروة الحيوانية يقدم شارل عيساوي الأرقام التالية :

4,3 ملايين رأس من غنم و الماعز، 500 ألف من الأبقار و 270 ألف من الخيل والحمير و البغال و 180 اللف من الإبل تساوي جميعا نحو 260 مليون فرنك، و قدرت منتجات الآليات ب 36 مليون فرنك في السنة و القيمة الإجمالية للمنتجات الحيوانية و 400 مليون فرنك.

و في عام 1910 ذكر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يوجد في سوريا كلها مصنع ألبان واحد، و أن الزبد يستورد من الدنمارك و إيطاليا.

و إذا القينا نظرة على التوزيع حسب الولايات فإن الأرقام تشير عام 1909 إلى أن المساحة التي زرعت قمحا و شعيرا معا كانت نسبتها 33% في ولاية حلب و 32% في ولاية دمشق و 26% في ولاية بيروت [4].

---

[1] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص417.

[2] الامير علي الحسنى، **المرجع السابق**، ص155.

[3] ليندا شيلشر، **دمشق في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر** ، تر عمرو الملاح و دنيا الملاح، ط1، دار الجمهورية، سوريا، 1998، ص99.

[4] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص405.

2-العراق :

إن جميع مقومات نجاح مهنة الزراعة متوفرة في العراق الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة و المناخ المتنوع الذي يساعد على زراعة المحاصيل المختلفة، لذا فان الزراعة و منذ القدم هي الم هنة الرئيسية عند العراقيين، إلا أن ظروف الدولة العثمانية في الفترة المتأخرة أصبحت منهكة اقتصاديا و سياسيا و عسكريا مما أدى إلى انعكاسها سلبا على المجتمع العراقي و جعل من إمكانية الارتقاء بالزراعة إلى المستوى المطلوب عملية صعبة لغاية لهذا كانت الزراعة تعاني من مشاكل كثيرة منها ما هو طبيعي و منها ما يتعلق بالزراعة نفسها و منها ما يتعلق بالقوانين الإرادية و من أهمها حالة عدم الاستقرار فيما يخص ملكية الأرض و حيازتها و النقص الحاصل في الأيدي العاملة بالنسبة للأراضي الزراعية، وعدم وجود أنظمة الري الحديثة كالسدود والخزانات ، إلا أنه شهد قليلا من التحسن و التطور بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لما كان نظام الأرض و الزراعة بالنسبة للدولة العثمانية يهدف إلى تزويد القوة العسكرية وموظفيها المدنيين بموارد العيش فإنها قامت بعد احتلالها للعراق بعملية مسح شامل للأراضي الزراعية، غير أنها لم تغير من طريقة توزيع الأرض ولم يكن هناك جديد في نظام الضرائب الزراعية أو في العلاقات بين المسيطرين على الأرض و العاملين فيها[1].

يقع القسم الأكبر من الأراضي الزراعية في المنطقة الخاضعة للري تحت سيط رة الاتحادات القبيلة المختلفة كقبائل المتفق، و غالبا ما تقوم هذه القبائل باستبدال تربية الحيوانات بالزراعة وتنتقل من قطعة ارض إلى أخرى كما أصبحت القطعة السابقة من الأرض بسبب ملوحة أو جهاد الأرض[2].

إن الأراضي الزراعية تنقسم إلى مجموعة من المقاطعات، و لكل مقاطعة منها قناة كبيرة تسمى باسمها، و يتشعب من تلك القناة عدة ترع صغيرة لري الأراضي، إما المقاطعات

[1] هيمسكي لونركيك، **المصدر السابق**، ص491.

[2] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص433.

و الأراضي لآهلة حاليا فهي ملك لمجموعة من الأثرياء، و يشتغل الفلاحون عندهم نظير جزء من المحصول، و لأن ما يصل للفلاحين قوت بسيط لا يكفيهم، يشتغلون في بعض الأعمال الأخرى كبيع التراب، و هم بذلك لا يرتبطون بالمكان الذي يعيشون فيه[1].

و في عام 1858 صدر قانون الأراضي العثمانية حيث قامت الدولة العثمانية على إصدار هذا القانون و ذلك بهدف تنظيم و تحديد ملكية الأراضي العثمانية ووضع حد للفوضى و النزاعات وقد اقر هذا القانون العثماني خمسة أصناف من الأراضي :

1 – الملك : و تشمل جميع الأراضي التي تعود رقبتها و حق التصرف بها إلى المالك.

2 – الميري : الأراضي الأميرية، هي جميع أراضي الدولة التي يعود حق التصرف بها إلى المتصرف و لكن رقبتها تعود للدولة.

3 – أراضي الوقف: التي توهب لغرض دني أو خيري معين أو غيره.

4 – المتروكة: و هي المتروكة للانتفاع بها قبل عامة الناس و رقبتها ليست المال.

إن النوعين الأخيرين الوقف و المتروكة كانتا ذات مساحة قليلة.

5 – الموات : و هي الأراضي الخالية أو غير مستعملة، أو غير المتروكة لاهل قرية من القرى[2].

و قد مهدت الدولة بإصدار قانون الأراضي السبيل أمام وضع تشريع بكيفية ضبطها وتسجيلها، فقامت 8 جمادى الاولى275 هـ , 14 كانون الأول (ديسمبر) 1858, بعد اشهر من اصدارا لقانون الأراضي نشر نظام طابو الذي تطرق لطريقة تسجيل الأراضي الزراعية بأقسامها كافة و منح سندات تثبت حق التصدق بها والرسوم التي تترتب على اصدرا هذه

[1] علي بيك، **رحلة علي بيك الى العراق العثماني و الهند**، تر محمد، الهيئة المصرية، القاهرة، 2015، ص 102.

[2] جميل موسى النجار، **المرجع السابق**، ص 409.

السندات التي عرفت (بسندات الطابو)، و قد نصت على عدم اعتراف بأي سند آخر يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية، و إبطال أي تعامل بها قع خارج دائرة الطابو[1].

إن إدخال إصلاحات الأرض هذه إلى العراق من قبل مدحت باش و من قبل بعض الذين أعقبوه، كان نتيجة لفشل السياسة التي اتبعها من سبقوه، خاصة خلال الفترة 1831-1869، و أيضا بعود إلى نظرة مدحت باشا إلى تحسين الري و توسيع الإنتاج الزراع وزيادة الصادرات و من ثم زيادة الوادات التركية[2].

طبقت الدولة العثمانية قانون الأراضي في العراق في نطاق ضيق جدا و أساءت تطبيقه، فأتى على نتائج على غير ما كان يتوقع منه إذ أمكن أصحاب النفوذ في الولاية من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي بالرشوة و بأسعار بخسة حتى بلغ الأمر أن أصبح بعض هؤلاء ملاك كبار، مما اضر بالقدرة الشرائية لصغار الفلاحين لارتفاع أسعار الأراضي و ازدادت معاناتهم كثيرا تحت نظام الالتزام و نظام الطابو المستخدمان جنبا إلى جنب في العراق[3].

ورأى مدحت باشا أن تطبيقه نظام شراء الأراضي سيخلص الناس المصائب الشداد الملتزمين، كما يتبع فرصة الإقرار العشائر في ارض معينة متخفف مشاغبتها و تصبح قبضة الحكومة قوة عليها، كما أن تطبيقه سيدر على الخزانة مبالغ جديدة.

لكن مدحت باشا واجه عدة صعوبات في تطبيق هذا القانون نظرا لعم وجود خرائط مساحية تحدد مليكات بوضوح، لذلك فوض الأراضي المتروكة مقابل قيمتها كي يمكن الفلاح من شراء قطعة ارض لنفسه، و حتى لا تقع في أيدي كبار الملاك وأصحاب رؤوس

---

[1] , جميل موسى النجار, **المرجع السابق**، ص 409-410.

[2] محمد سلمان حسن، التطور,**المرجع السابق**, ص187.

[3] عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** ، ط1، دار الطابع و للطباعة و النشر، بيروت، 1969، ص 128- 129.

الأموال، وخفض قيمة الأموال كي يتمكن الفلاح من إصلاح الأرض و زيادة عضويتها، فتعود عليه وعلى الحكومة بأرباح كثيرة[1].

المحاصيل الزراعية و المنتوجات :

لقد انعكست الأوضاع السيئة على مجمل الإنتاج الزراعي، إذا لم تستغل الأرض استغلالا جيدا ليس فقط بسبب انعدام الحافز لدى الفلاح باعتباره أجيرا لها، إنما بسبب اضطراب الأوضاع السياسية وفقدان الأمن في العراق، أدى ذلك إلى تقلص مساحات الأرض المزروعة، فكثيرا ما أدت الحملات العسكرية التي يوجهها لإخضاع العشائر إلى إحراق المحاصيل و إتلافه وترك الأرض بورا دون زراعة، إلى جانب ما كانت تحده الكوارث الطبيعية كفيضانات 1831م و 1869م في بغداد أدى إلى هلاك أكثر من مليوني نخلة وعملت هذه الفيضانات على انسداد مجاري الأنهار الصغيرة بسبب نسبة الرواسب العالية[2].

إن مساحة الأراضي الموجودة في العراق هي اكبر من الأراضي غير المستخدمة و لكنها قابلة للزراعة، حيث كانت الزراعة في العراق تعتمد على الأدوات التقليدية كالآلات والمحراث { المحراث الروماني القديم }.

و يوجد في العراق منطقتين زراعيتين : المنطقة المطرية و منطقة الري و محصولين، المحصول الشتوي و المحصول الصيفي، و الذي يتكون من الحنطة الشعير و هما ينموان في كلتا المنطقتين الزراعيتين معا، أما المحصول الصيفي فيتكون من التمور و الرز و التبغ و الفواكه و الخضروات و ينحصر في منطقة الري في الجنوب عدا التبغ و بعض الفواكه[3].

مع بداية القرن التاسع عشر كانت الزراعة النظامية قاصرة على المنطقة حول البصرة, حيث تولى نظام بديع للري يعتمد على المدى، ري البساتين النخيل و الحقول الأخرى، أما بقية أنحاء البلاد فكانت تخضع للزراعة الانتقالية التي مارسها البدو الذين اتبعوا

---

[1] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق الحديث و المعاصر**، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015، ص101.

[2] إيناس سعدي عبد الله، **المرجع السابق**، ص493.

[3] محمد سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص 169.

شكلا بسيطا من أشكال الري بسد مجرى النهر، و معظم الأراضي تزرع محاصيل شتوية و غالبا تنفرد بزراعة القمح و الشعير و لكنه ينتج فائضا من الأرز و التمور و قد تنوعت المحاصيل الزراعية في العراق إذ نجد في مقدمتها الأرز، اللوبيا، الخيار، البطيخ[1].

أما في البصرة فنجد المحصول الرئيسي لسكانها التمر و قد اعتمد معظم سكانها على هذا المحصول باعتباره مادة أساسية بالنسبة لهم، لذا فإن تصديره يتم بمعرفة التجار الأجانب، في حين أن التمر يدر دخلا سنويا للدولة يزيد عن مئة و خمسين ألف ليرة، و لو أن السفن الأمريكية و الأوروبية الخاصة لم تأتي لتشتري التمر فإن الأهالي لا يستطيعون بيعه و بذلك يفسد المحصول[2].

و بدراسة إنتاج و صادرات السلع الزراعية الرئيسية نجد زراعة التمور، حيث مارسها أكثر المجتمعات الزراعية استقرارا في العراق كما ذكرنا سابقا، و تكون زراعتها محصورة في منطقة الري[3].

و قد اجتاح الطاعون عام 1831 العراق و اطاح بقواه الاقتصادية و السكانية و قتل أكثر من 100الف من سكان بغداد و أكثر من 70 ألف من سكان البصرة و دمرت المدن و القرى وأغلقت الدور و المصانع و الحقول و البساتين و تقلص حجم الزراعة و تدهور الاقتصادي المحلي.

و في عهد مدحت باشا(1822-1883) قام بالعديد من الإصلاحات حيث وسع الزراعة والمساحات المزروعة و اهتم بها اهتماما كبيرا استقرت الزراعة في عهده[4].

وقد تحدث محمد سلمان حسن أنه في ستينات و سبعينات القرن التاسع عشر كان المحصول السنوي للتمور نحو 30 ألف طن و الصادرات نحو 10 آلاف طن، أما سنة 1887 فقد زاد المحصول إلى 60 ألف و الصادرات الى 44 الف.

---

[1] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص421.

[2] علي بيك، **المصدر السابق**، ص102.

[3] محمد سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص169.

[4] مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص203-205.

و في عام 1890 حسب ما كتب المسيو فيتال كوفيه، كان مجموع إنتاج الولايات الثلاث بغداد, البصرة(باستثناء نجد) و الموصل، من المنطقة 319000 طن و من الشعير 541000 طن، و من الرز 118000 طن.

إن معدل صادرات هذه المنتجات الثلاث خلال هذه الفترة كانت 34,600 طن من الحنطة و 33,900 طن من الشعير و 1,28 طن من الرز، و عليه فإنه من الواضح أن نسبة صادرات الحبوب إلى إنتاجها كانت منخفظة نسبيا في هذه الفترة من تطور العراق، فقد كانت نسبة صادرات الحنطة حوالي 10% و نسبة صادرات الشعير حوالي 6% و أقل 1% في حالة الرز.

و في العقدين السابقين للحرب العالمية الأولى ازداد إنتاج الحبوب ازدياد ا قليلا بالرغم من أن صادرات الحبوب, و بصورة خاصة صادرات الشعير و الأرز ازدادت بسرعة أكثر، ففي ولاية بصرة الولاية الوحيدة التي تتوفر عندها الأرقام في كلا التاريخين، ارتفع مجموع إنتاج الحنطة و الشعير و الرز من حوالي 240 طن عام 1890 إلى ما يقارب 264 طن في عام 1971 ولكن مجموع صادرات هذه السلع الثلاث ارتفع حوالي 70 طن إلى 188 طن على التوالي.

وعليه فمن الواضح أن نسبة صادرات الحبوب إلى إنتاجها ارتفعت من النسبة الضئيلة(5-8) عام 1890 إلى حوالي (10-15%) من مجموع إنتاج الحبوب إلى سنة 1911.[1]

لقد كان القطاع الزراعي يعاني من التخلف في أساليب الزراعة خاصة في الحرب العالمية الأولى إذ أن هذه الأخيرة وجهت ضربة مخربة إلى الزراعة العراقية و ذلك بسبب اشتداد المعارك في أراضي زراعة الحبوب، و هذا ما اثر على مردودية الإنتاج حيث كانت

[1] محمد سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص172.

تستخدم الحيوانات الأدوات البدائية في الحقول إضافة إلى عدم استخدام الأسمدة و المضخات الآلية في الزراعة[1].

كما أن الإنتاج الزراعي لم يتحسن وضعه حتى النوا ة المبكرة في عشرينات القرن الحالي وقد تدهور الري في العراق نتيجة لانعدام الإستقرار السياسي إلى أن تم افتتاح سد الهندية 1913 بتكلفة 600 جنيه استرليني[2].

المطلب الثالث: القطاع الصناعي.

1 - سوريا :

الصناعات الحرفية و اليدوية :

اشتهرت سوريا منذ القدم بالصناعات الدقيقة المعدنية و النسيج و الخشب و أعمال الزجاج، و كانت مصانعها تتوضح في كل دكاكين من حيث العمل اليدوي و عدد العمال القليل، أيضا غير الصناعة ازدهرت أواخر القرن التاسع عشر الصناعات البيتية الريفية إلى كنت تنتج البضائع الشرقية التقليدية ذات الشهرة العالمية، بسبب زيادة الطلب عليها في الداخل و الخارج[3].

ثم إن شهرة الهلال الخصيب منذ القدم بالصناعات اليدوية و خاصة صناعة النسيج بحيث أنها تتضح من تلك الكلمات المستعارة في اللغات الأوروبية مثل: دسمك، و دامسين ...[4]، ثم ان تحول بعض الصناع اليدويين إلى منتجين صغار للبضائع ثم تحولت هذه الصناعات إلى مصانع صغيرة في المدن بعد انتقالها من الريف، غير أنها لم تستطع

[1] حيدر صبري شاكر الحنيقاني، **جذور التحديث الاجتماعي في 1850-1914**، دراسة تاريخية، مجلة التربية الأساسية، ج 12، العراق 2013، ص34.

[2] محمد سلمان، **المرجع السابق**، ص173.

[3] علي سلطان، **المرجع السابق**، ص 87-88.

[4] عيساوي شارل، **المرجع السابق**، ص 534.

القضاء على دكاكين الحرفين التي انتشرت في المدن التي بلغ عددها في دمشق فقط أواخر القرن التاسع عشر 438 حرفة[1].

كما أن المادة المتاحة للحرف اليدوية كانت اشد وطأة و قد تأثرت فروعها المرتبطة بالأذواق التقليدية كصنائع النعال، العمائم و الترحيلات بالتحول نحو الطرز المغربية، و لكن استطاعت فروع أخرى أن تنجو بنفسها لأنها كانت تتمتع بحماية طبيعية مثل : الدباغة وصناعة الفخار أو لأنها تتعلق بحاجة معينة مثل: الصابون، و قد كان الصابون السوري يصنع بزيت الزيتون، ثم أن تدهور الحرف اليدوية أدى إلى إضفاف مراكز الطوائف إلى سوريا و لكنه كان اشمل منه في غيرها من بلدان الدولة، لا يضم الحرفيين فحسب بل التجار و العاملين في الخدمات، و على كل حال كانت وضيفتها الرئيسية تعمل على ضبط الموازين و المقاييس و نوعية الإنتاج و تحديد الأسعار و الأجور، و كذا جباية الضرائب و تقديم الخدمات و البضائع إلى الحكومة، بينما كانت تلك التغيرات تحدث بين الصناعات الحرفية كانت هناك صناعتان صغيرتان هما الحرير و التبغ و قد كانت لصناعة التبغ مصنعان في دمشق و حلب و كانت تستعمل وسائل يد وية أما صناعة الحرير كانت باستخدام الطرق البدائية، وقد كان يمارس في بيوت الفلاحين لقرون عديدة[2].

ثم إن الاجتياح السلمي الأوروبي كان قاتلا على الإنتاج الحرفي المحلي الذي ما كان بإمكانه أن يقف في معركة ضد الغزو, و قد كان هذا بالذات وضع الصناعات النسيجية و الحرير و الصوف والقطن التي كانت تشكل ثروة عدد من المدن الشامية مثل : حلب، دمشق حيث أدت الضرائب العالمية و نقص المصاريف الجمركية و التي كانت تحمي

[1] علي سلطان، **المرجع السابق**، ص 79-80.

[2] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص 553- 554.

الصناعة المحلية و صناعة المنتجات الرخيسة المستوردة من الخارج إلى الاستمرار بكشل كبير على هذه الصناعات التي صممت على المنافسة و البقاء[1].

أزمة تدهور الصناعات الحرفية :

مع نهاية العصور الوسطى كانت أوروبا قد خطت خطوات واسعة و أصبح الزجاج و الورق و الحديد و غيرها من المنتجات التي كانت تستورد كمية كبيرة من الأقمشة الصوفية و قد أعطت المكننة للصناعة المنتوجات البريطانية مزايا عديدة بالتالي صناعة المنسوجات في البلدان الأوروبية الأخرى، ثم إن الثورة و الحروب النابليونية حمت الشرق الأوسط من هذه المنافسة الصناعية[2]، نتيجة التطور التكنولوجي في أوروبا فقد انخفضت صادرات الكتان و القطن و الصوف الخام لتحل محل الاقمشة كاملة الصنع و في نفس الوقت ازدادت واردات الشرق الأوسط من الأقمشة الصوفية و الورق الأدوات المعدنية و غيرها من المنتجات كاملة الصنع...، بالإضافة إلى تدهور نوعية المنتجات الحرفية لبدلان الشرق الأوسط بصفة عامة[3].

كما اشرنا سابقا أن مدينة دمشق وحدها شهدت تنافسا حادا في الصناعات الحرفية, حيث انخفضت تلك الصناعات من 966 صناعة في سنة 1852, الى 395 صناعة في 1889, و قد انخفض عدد العاملين في الصناعات المتبقية من 30 الف عامل الى 8 الاف عامل[4], و قد كان هذا الحال في دمشق فان التراجع الحاصل قد شمل مدن اخرى كان سكانها يعتمدون على الحرف في المصدر للعيش مثل: حلب و حمص و حماة, حيث شهدت هذه المدن تراجعا شديدا في انتاج المنتوجات و التي انت مصدرا لاعانة العائلات لقد نافستها المنتوجات الاوروبية التي تميزت بجودة تصنيعها, ورخص اسعارها و لمحافظتها

[1] درويش سعيد محمد ماجد، **المرجع السابق**، ص 34-35.

[2] شارل عيساوي، **المرجع السابق** ,ص543.

[3] درويش سعيد محمد ماجد، **نفسه**، ص 30-31.

[4] **نفسه**, ص 33-34.

على نمط المنتوجات الصناعية [1], ففي طرابلس تراجعت تجارة الحديد بعد ام كانت من اهم منابع الثرو فيها ثم ان انخفاض الانتاج سنة 1889نسبة 25%, عن الاعوام السابقة و في بيروت ايضا انخفضت صادرات الحرير الخام كما تدهورت صناعة القطن بشكل متسارع و انخفضت صادرات من القطن 1,5 مليون فرنك إلى عشر هذه القيمة سنة 1890 بسبب رداءة القطن و منا فسة القطن المصري الأمريكي له...، كما تدهور حال الحاصل من الحرف و ذلك بتأثير على حالة الناس المعيشية و خصوصا أن هذه شريحة واسعة من أهالي الشام تعتمد اعتمادا كليا المردود العاد ي من تلك الحرف و الصناعات و شكل هذا التراجع لهؤلاء البحث عن مصدر دخل يؤمنون من خلاله حياة المعيشة[2].

بالرغم من أن الصناعة في أوروبا قد وصلت إلى درجة كبيرة من التقدم و العصرنة، لكن الصناعة في سوريا بقيت تتبع الطرق القديمة التي تعتمد على العمل اليدوي و من مساوئها المردود الضعيف والإنتاج القليل جدا الذي لا يمكن مقارنته بوفرة الإنتاج و غزارته في المصانع الميكانيكية و قد كانت صناعة الزجاج لازالت تعتمد على طرق البدائية و التي ظهرت في التاريخ القديم, فكذلك صناعة الفخار و النسيج تعتمد على الأدوات البدائية و التي تتحرك بالقدمين، و النسيج باليدين و لذلك لم تستطع هذه الصناعات أن تقف أمام الإنتاج الأوروبي عندما اخذ يغزو الأسواق السورية، كانت كل مدينة تشتهر بصناعة معروفة، ففي دمشق كانت تشتهر صناعة النسيج و القطن، و أيضا تشتهر بصناعة نوع من النسيج الدمشقي عرف في اللغات الأجنبية باسم "دامسكو" كما أن مدينة حلب كانت تشتهر بصناعة الحرير أيضا و قد كانت الصناعات اليد وية بحالة عامة في حالة تقهقر منذ القرن التاسع عشر، باستثناء فترة النهوض بها في أواخره، و التي حضيت بتشجيع من الحكومة و التي لاقت رواجا في كل أرجاء الدولة العثمانية, ثم أخذت تشهد هذه الصناعات و خاصة بعد الحرب العالمية الأولى و لم يبقى منتجا منها إلا صناعة النسيج و هي من أهم

[1] شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمل افريقيا**، ص 183-184.

[2] شارل عيساوي، **نفسه** , ص191.

الصناعات المتضررة أمام البضائع الأجنبية و هكذا ضعفت الصناعة السورية أمام مزاحمة الصناعة الأجنبية، و تراجعت صناعة الفخار تقريبا ازدهرت صناعة الصابون و الحياكة و قد بقيت صناعة المنسوجات الحريرية و الصوفية و القطنية و في حدود متدنية[1].

2- العراق :

في مطلع العصر الحديث كان للتطورات السياسية و الاقتصادية التي شهدها المشرق العربي تأثيرها الكبير في الازدهار الاقتصادي العام, الذي أصاب العراق إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الذي حفلت به الحقبة العثمانية، كانت الصناعة الأوروبية قد أخذت تنشط بالشكل الذي خلق منافسة متزايدة من جانب البضائع الأوروبية للصناعات المحلية.

2-1: الصناعة و الحرف اليدوية :

لقد بقيت الصناعات المحلية مهملة و مقتصرة على بعض الصناعات الحرفية و اليدوية، و غير الميكانيكية التي تزاول في بيوت اغلب ممتهنيها, كصناعة الأواني النحاسية و الحدادة و الدباغة و الجلود و المنسوجات القطنية و الصوفية[2].

و في بداية القرن التاسع عشر كانت صناعة النسيج اليدوية نشطة حيث استهلكت كل من بغداد والبصرة مئة ألف درهم من الخيوط الذهبية مقارنة ب 15 ألف درهم في حلب، و مائة ألف في دمشق، حمص وحما ة معا، و استهلكت 25 الف درهم اخرى في بلاد الرافدين[3].

و في أواسط القرن التاسع عشر كانت الصناعات الحرفية (التبغ و الجلود)، رموز معظم حاجة الأسواق العراقية و بالرغم من أن بعض التبغ ذات النوعية الخاصة كانت

[1] سلطان علي، **المرجع السابق**، ص 80-81.

[2] علي طاهر التركي، **الواقع الحرفي و بداية التصنيع في العراق 1332**، دراسة تاريخية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج9، العدد الأول، 2011, ص44.

[3] شارل عيساوي، **المرجع السابق**، ص555.

تستورد من أوروبا من الأقطار المجاورة فإن المنتجات اليدوية العراقية كانت تصدر أيضا إلى الشرق الأوسط[1].

وكانت النساء تنسج القماش العادي في المنازل كما تقوم بعملية الغزل أو تصنع أيضا العباءات المخططة و السجاجيد الخشنة و خلاف ذلك لا توجد مصنوعات [2]، و الصناعات في مجملها كانت تعتمد أساسا على المواد الخام المحلية، و كانت غالبية سكان العراق حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر من الفلاحين ذوي الدخل القليل، و القدرة الشرائية المحدودة فضلا عن ذلك جهل الفلاح و تحفظه إزاء تغيير أو تبديل كثير من أدواته المنزلية الفلاحية، الأمر الذي أدى إلى تأخر تطور الصناعات المحلية في العراق[3].

أما العراق فقد اشتهرت بالصناعات النسيجية بأنواعها الصوفية و الحريرية و القطنية [4]، و تتمثل كذلك المنسوجات في الملاءات الحريرية و العباءات و الجبب، و مع هذا فمعمل أنوال النسيج متوقف على استيراد القطن و الحرير من الهند، و ما يدعو للتأسف عدم محاولة أي شخص تأسيس مثل هذا المصنع [5]، إلا أنه في أواخر القرن التاسع عشر كان فيها قرابة 178 نولا يدويا عمل فيها حوالي 3500 شخص[6].

و قد تأسست في بغداد ورشات لغزل الحرير و نسيج القطن و حياكة البسط، و صنع الأباريق النحاسية والمنتجات الخشبية الدقيقة، و في ضواحي المدن الكبرى كان الحرفيون

---

[1] محمد سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص142.

[2] جون غوردن لوريمر، **دليل الخليج"القسم الجغرافي"**، ج6، مطابع علي بن علي، قطر، دس، ص 309.

[3] ايناس عبد الله، **المرجع السابق**، ص498.

[4] علي طاهر التركي، **الواقع الحرفي و بدايات التصنيع في العراق 1932**، دراسة تاريخية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 9، العدد 1، 2011، ص44.

[5] ايناس عبد الله، **نفسه**، ص498.

[6] علي طاهر تركي, **نفسه**، ص44.

يشتغلون بدباغة و صناعة الجلود لتموين صناعة الأحذية و الحزمة و السروج بالمواد الأولية، كما تأسست في بغداد و البصرة ورشات لصناعة السفن المحلية[1].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت صناعة النسيج في بغداد تنتج حوالي 8 مواد من الألبسة و صناعة النسيج الصوفي حوالي 4 مواد، بينما صناعة النسيج الحريري كانت تنتج 8 أنواع من البضائع.

إن جميع صناعة النسيج هذه بالإضافة إلا ما تستخدمه في إنتاج الخيم و الحبال المصنوعة من شعر الماعز كانت تستخدم 3500 حائك في بغداد و كان مستوى إنتاج النسيج في بغداد مرتفعا نسبيا.

وقد اشتهرت مدينة بغداد بصناعة الخزف حيث بلغ عدد مصانع القفاز 13 مصنعا، و مصنع واحد للصابون 229 آلة للنسيج و 48 محلا للصباغة[2].

أما المفروشات من القطيفة الخراسانية التي كانت تعد من أجمل ما ينسج في بغداد، و يقول علي بيك أنه ذهب لرؤية الخان الذي كان يقوم بتصنيع بيع تلك الأشياء قديما فوجد أن الخان به غرفة وحانوت تقريبا منها 8 أو 10 مفتوحة و الباقية مغلقة، و أنه لم يجد مفرشة من الحرير إلا في حانوت أو اثنين منها[3].

وفي الثمانينات قدر الإنتاج الإجمالي للمنتوجات في بغداد بقيمة 312000 ليرة تركية من الاسواق و91000 ليرة تركية من الحرير و 55000 ليرة تركية من القطنيان[4].

أما في الموصل و البصرة فشملت أيضا على بعض الصناعات الحرفية مثل صناعة النسيج اليدوية في الموصل التي ساعدت ظروفها المناخية على ازدهارها مثل ذلك الصناعة,

---

[1] ايناس عبد الله، **نفسه**، ص500.

[2] محمد سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص 292.

[33] علي بيك، **الصدر السابق**، ص 102.

[4] محمد سلمان حسن, **المرجع السابق**, ص 282.

حيث كن فيها 3500 نولا يدويا في عام 1869، و قد اختصت بإنتاج العباءات و الملاءات و الجوارب. و كذلك اشتهرت البصرة بصناعة الأسرجة و الحدادة و الصباغة و المنسوجات القطنية[1].

أما صناعة الألبسة فلم يكن لها شان يذكر هي الأخرى سوى بعض المعامل المخصصة التي لا تتجاوز أصابع اليدين خلال عدة عقود من الزمن، نذكر منها أول معمل للحديد أقيم في العراق، في ستينيات القرن التاسع عشر، و الذي أسسه رشيد باشا و الذي اقتصر بإصلاح البواخر و الآلات المستوردة من الخارج و يقع في بغداد[2].

كما أنشأ نامق باشا أول معمل نسيج عصري في مدينة بغداد و هو على طراز أوروبي، استخدمت فيه غزول الأصواف المحلية لسد حاجة الجيش العثماني من الملابس العسكرية و الخيم، غير أن هذا الإنتاج كان خفيف و محصورا بالجيش، كما أن تزايد مستوردات المنسوجات و الملبوسات بين عامي 1864-1895 من 94000 دج إلى 20,000 دج، كما أن في أساسيات على حساب صناعة النسيج المحلية لم تقاوم أمام ضغط المنافسة الأجنبية[3].

أزمة تدهور الصناعات الحرفية :

كان الإنتاج الصناعي في المدن العراقية عند مستوى بالغ التدني , كما كان يعاني كم تدهور بسبب سيطرة البنية الإقطاعية في الريف العراقي، و التبعية للدولة العثمانية و نتيجة التوسع الاقتصادي لرأس المال الأجنبي على وجه الخصوص أدى إلى فقر المدقع الذي

[1] جوني يوسف منى، **تاريخ الصناعة الوطنية و علاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929-1958**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الاداب، 1989، ص 10.

[2] عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج7، شركة المطبوعات المحدودة، بغداد، 1956، ص222.

[3] **نفسه**، ص 260.

عاش الفلاحون العراقيون إلى تضييق نطاق السوق الملية و إعاقة تطور الصناعة [1]، و تقلص إنتاج الحرفيين المحليين[2].

وقد أعاقت السيطرة العثمانية تطور التجارة و الحرف اليدوية و الصناعة بصورة مباشرة بسبب المبالغ الكبيرة التي استنزفتها من العراق في شكل ضرائب[3].

لقد قاومت صناعة النسيج المحلية ضغط المنافسة الأجنبية بعض الوقت، وكان مستوى إنتاج النسيج في بغداد مرتفعا نسبيا في ثمانينات القرن الماضي، لذا فان معدل قيمة السلع الصوفية كانت حوالي 311,500 ليرة عثمانية، و كان عددها 389,000 مادة، بينما كانت قيمة السلع الحريرية 91,050 ليرة عثمانية و عدد موادها 69,500 و لكن إنتاج السلع القطنية أصبح منخفضا إلى حوالي 315000 مادة بقيمة 55,000 ليرة عثمانية في نفس الفترة، إلا أن مجموع قيمة إنتاج المنسوجات بقي مرتفعا نسبيا، أي 357,950 ليرة عثمانية[4].

و في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتحت تأثير الواردات من المصنوعات الرخيصة وتدهور الإنتاج الحرفي المحلي، فكان في بغداد وحدها 12,000 نول و في البصرة كانت ف بداية القرن التاسع عشر صناعة حرفية رائجة تنتج الشيت و الموسلين، اختفت صنعة النسيج على وجه الخصوص خلال القرن و تدهورت صناعة النسيج تماما في الموصل بعد أن كانت ذاعت الصيت ذات يوم.

---

[1] شارل العيساوي، **المرجع السابق**، ص 576- 577.

[2] إيناس عبد الله، **المرجع السابق**، ص500.

[3] شارل عيساوي، **نفسه**، ص 577.

[4] سلمان حسن، **المرجع السابق**، ص 282.

و كان المعلم الحرفي يعمل وحده أو بمساعدة أفراد أسرته أو بعض الصبية، حيث كانت الأدوات بداية جدا و لا يمكن تحسينها بسبب نقص التمويل عند غالبية الحرفيين [1]، و كان غالبية سكان العراق من الفلاحين ذوي الدخل القليل و القوة الشرائية المحدودة, فضلا عن ذلك جهل الفلاح و تحفظه إزاء تغيير أو تبديل كثير من أدواته المنزلية أو الحقلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الصناعات المحلية في العراق[2].

رغم تراجع الصناعة في العراق و تقهقرها فان مراكز المدن الرئيسية لم تفقد أهميتها الصناعية في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية و القطنية و الحريرية، و قد امتدحها الرحالة عند زيارتهم للعراق و أشادوا بمهارة صناعها، و كان يقوم على صناعة نسيج الصوف عدد من المتاجر المرتبط بها للصباغة والتطريز و صناعة الخيوط[3].

و تحت ضغط المنافسة الأجنبية، كان على صناعة النسيج اليدوية إما أن تتطور و إما أن تتلاشى، لذلك فقد بذلك الجهود, في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن الحالي استيراد الأنوال اليدوية الأوروبية لتحل محل الأنوال المحلية خاصة بالنسبة إلى صناعة السلع الحريرية، و قد كتب القنصل البريطاني إلى بغداد في عام 1908 ما يلي :

"فشكلت شركة صغيرة لتشجيع و تنظيم صناعة الحياكة بواسطة الأنوال اليدوية و يقال أنها تعمل بصورة جيدة جدا... إن هذه الأنوال تنتج الحرير و السلع القطنية".

إن نجاح هذه المحاولات في تطوير الأنوال اليدوية لصناعة النسيج كان محدودا، و لم يدم طويلا حيث لم يمض مدة من الزمن إلا و انقرضت صناعة النسيج المحلية في بغداد و

[1] شارل العيساوي، المرجع السابق، ص 578- 579.

[2] إيناس عبد الله، المرجع السابق، ص 498.

[3] نفسه، ص 496.

بقية المدن الكبرى الأخرى فحسب، بل إن الصناعة البدائية في الأقسام النائية من العراق قد انقرضت أيضا[1].

[1] محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص 282-283.

الخاتمة

لاتعود نهاية العمل الفكرية، بل تعتبر ركيزة أساسية لبحوث أخرى لما تحتويه من إستنتاجات وفي هذا البحث توصلنا إلى بعض النتائج منها :

ـ إن منطقة الهلال الخصيب وبما تحتويه من مواد طبيعية تمثل موقع إستراتيجي هام دفع الدول الأوروبية إلى التكالب عليها خاصة في القرن التاسع عشر .

ـ الأوضاع السياسية التي آلت إليها المنطقة من حملات وحروب و نزاعات كلها إثرت بشكل سلبي على إقتصادها .

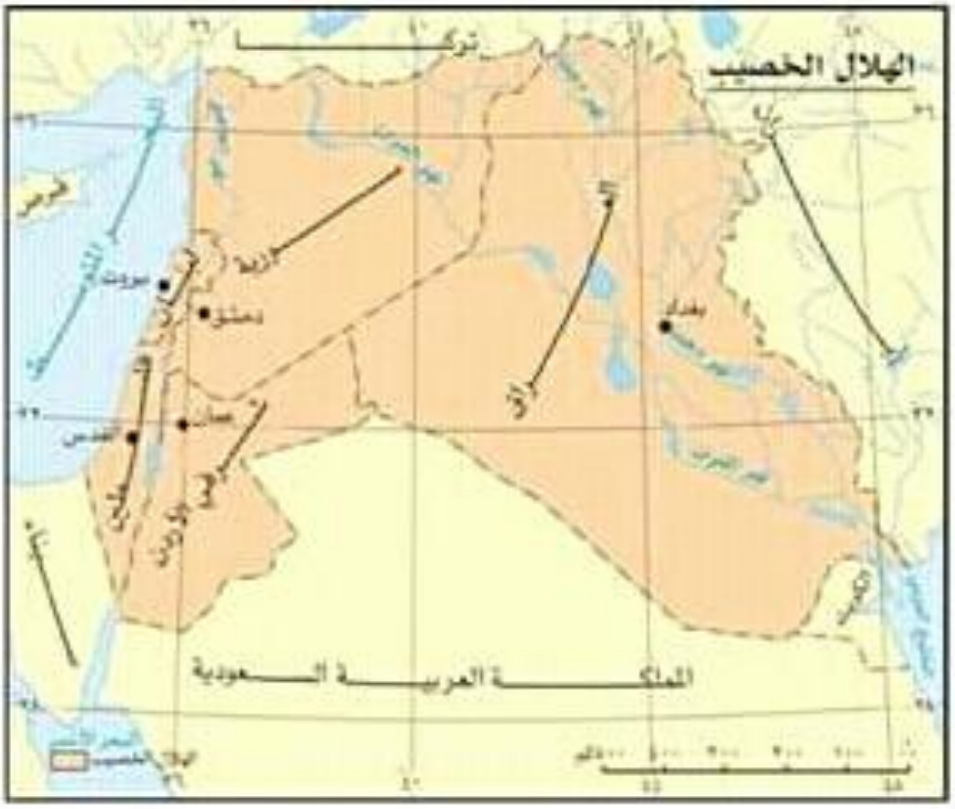
ـ كما أن الأوضاع المزرية من سوء المستوى المعيشي والتعليم ومستوى الدخل القومي كلها أسباب إجتماعية أدت إلى تدهور الإقتصاد .

ـ ثم أنه في بداية القرن التاسع عشر كان إقتصاد المنطقة مزدهر إلا أنه في منتصف القرن بدأ التراجع على إثر بروز الثورة الصناعية في أوروبا وكذا أطماع الدول الأوروبية حول المنطقة مما جعل منها محل أنضارهم ما انعكس سلبا عليها من جميع النواحي .

وكما نعلم بما أن منطقة الهلال الخصيب كان جزءا من الدولة العثمانية إلا أنها في تلك الفترة كانت عاجزة عن حمياية معظم ممتلكاتها ن وكذا التراجع الكبير الذي شهدته خاصة مع التطور الكبير في أوروبا بعد الثورة الصناعية ، هنا وجدت الدولة العثمانية و معظم الأقطار التابعة لها صعوبة في مواكبة التطور الناجم عن الثورة الصناعية مما جعلها دور المدافع عن ممتلكاتها بدل التطور ومواصلة الفتوحات، وهذا ماكان " شارل العيساوي" يحاول توضيحه في كتابه " التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب(1800-1914م)" حيث أنه قام بجمع مختلف التقارير والأبحاث المستشرقين محاولا من خلالهم إيضاح الفرق في مختلف مجالات الإقتصاد سواء التجارة أو الزراعة أو الصناعة حيث وضح أنه في بداية القرن كان الإقتصاد نوعا ما مزدهرا مقارنة مع نهايته ، وفعلا إستطاع في النهاية وبعد توضيفه معلوماته في هذا البحث أن نصل إلى هذه النتيجة .

الملاحق

الملحق رقم 1:



خريطة توضح الاطار المكاني للهلال الخصب.

الملحق رقم 02:

الموقع	السكان	وفيات الكوليرا
- القدس	20.000	2000
- نابلس		2000
- حيفا	4000	300
- صيدا	13480	441
- بيروت	80000	1200
- دمشق		
- حلب	91000	9000
- طبرية	10000	32

- جدول يمثل نسب وفيات الكوليرا في سوريا خلال القرن 19م[1]

[1] عيساوي شارل: المصدر السابق، ص 108.

الملحق رقم 03:

الفترة الزمنية	المأكولات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الوقود	سلع استهلاكية أخرى	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
1838-1836	13	58	غ-م	غ-م	29	غ-م
18-1844	5	56	غ-م	9	30	غ-م
1877-1873	11	76	1	غ-م	11	غ-م
1887-1883	8	82	1	غ-م	8	0.4
1892-1888	8	89	2	غ-م	11	0.5
1897-1893	6	86	1	1	16	0.5
1902-1897	11	65	3	1	19	0.6

- جدول يوضح النسب المئوية لأهم الواردات في سوريا[1].

[1] عيساوي شارل: المصدر السابق، ص 223.

الملحق رقم 04:

الفترة الزمنية	المنتجات الزراعية	الفواكه	المنتجات البرية	المنسوجات والمصنوعات
1838-1835	16	غ-م	2	11
1846-1844	10	غ-م	8	33
1877-1873	21	1	4	14
1882-1878	31	5	3	20
1887-1883	42	4	6	12
1892-1888	28	5	4	18
1898-1893	18	8	4	20

- جدول يوضح النسب المئوية لأهم الصادرات في سوريا[1].

[1] عيساوي شارل: المصدر السابق، ص 223.

الملحق رقم 05

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات		
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا
1835	110	97	2	36	19	12
1840-1835	/	/	49	/	/	43
1837	180	165	/	22	2	/
1846-1841	/	/	32	/	/	39
1842	/	142	/	/	12	/
1844	227	142	21	106	10	36
1847	344	309	30	80	20	38
آخر الأربعنيات	252	143	34	12	10	41
1851	324	146	/	/	/	/

- جدول يوضح تجارة حلب وأهم الصادرات والواردات خلال القرن 19 [1].

[1] عيساوي شارل: المصدر السابق، ص 234.

الملحق رقم 06:

الفترة الزمنية	التمور	القمح	الشعير	الصوف	الجلود
1871-1864	48	6	1	8	غ-م
1879-1872	6	2	غ-م	24	1
1887-1880	9	غ-م	غ-م	غ-م	غ-م
1895-1888	24	11	5	20	1
1903-1896	21	2	10	16	3

- جدول يوضح النسب المئوية لمختلف صادرات العراق[1].

[1] سلمان حسن: المرجع السابق، ص 119.

الملحق رقم 07:

الفترة الزمني	المأكولات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الأدوات المنزلية	السلع الرأسمالية	المواد الخام
1865-1864	28	20	5	0.3	25
1886	22	20	5	5	10
1895-1889	22	43	3	6	21
1903-1898	23	28	6	6	18

- جدول يوضح أهم النسب المئوية لمختلف الواردات في العراق[1].

[1] سلمان حسن: المرجع السابق، ص 241.

الملحق رقم 08 :

نوع الملكية	حمص	حماة	السلمية	حلب
املاك الاقطاعيين	117 قرية	100 قرية	75 قرية	20 قرية
املاك الدولة	121 قرية	106 قرية	40 قرية	575 قرية
ملكية مشتركة بين الدولة و الفلاحين	28 قرية	20 قرية	–	–
ملكية فلاحية	–	–	18 قرية	–

جدول1: ملكيات الاراضي في وسط و شمال سوريا في اواخر القرن التاسع عشر.

قائمة المصادر و المراجع

اولا : المصادر.

1_المحامي محمد فريد بيك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، 1981.
2_الحسيني السيد عبد الرزاق ، العراق قديما وحديثا، ط 3، مطبعة العرفان سيدا، 1958.
3_الوردي علي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, جزء6, مطبعة امير للنشر و التوزيع, بغداد, 1976.
4_همسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العرب الحديث، ت ر، جعفر الخياط، ط 6، 1685.
5_بيك علي ، رحلة علي بيك الى العراق العثماني و الهند، تر محمد، الهيئة المصرية، القاهرة، 2015.
6_لوريمر جون غوردن ، دليل الخليج"القسم الجغرافي"، ج6، مطابع علي بن علي، قطر، دس.
7_ العزاوي عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، شركة المطبوعات المحدودة، بغداد، 1956.
8_كردي محمد علي، خطط الشام، ج4، ط2، بيروت، دار لعلم للملايين، 1970.
9_الحسني أمير علي ، تاريخ سوريا الاقتصادي، مطبعة بدائع الفتون، دمشق.
10_الدبس يوسف ، الموجز في تاريخ سورية، د ط، مؤسسة هنداوي، 2017.
11_مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تح، احمد غصان سبانوا.

ثانيا: المراجع

1_ أحمد إبراهيم خليل ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516- 1916)، دار الأثير، العراق، 2005م.
2_حرب محمد ، العثمانيون في التاريخ الحضارة، ط 2، دار القلم، دمشق، 1999.
3_حسن محمد إبراهيم ، جغرافية الوطن العربي وحوض الأبيض المتوسط دراسة إقليمية تحليلية مقارنة،ج 2، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2001
4_حسن محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي (1864 – 1958)، ج 1، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت..

5_الحميلي قاسم ، تاريخ العراق الوبائي في العهد العثماني الأخير، (1850م – 1918)، دار الدجلة العراق، 2017.

6_الدباغ عائشة ، الحياة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين، دار الفكر العربي، بيروت، 1971،.

7_الدوري عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط 1، دار الطابع و للطباعة و النشر، بيروت، 1969.

8_زكار سهيل ، تاريخ بلاد الشام في القرن 19، د ط، التلوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2006.

9_الزوكة محمد خميس ، جغرافية العالم العربي، د ط، دار المعرفة الجامعية، 2000.

10_زين نوردين زين ، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، د ط، دار النهار ، بيروت ، 1971.

11_السرياني محمد محمود ، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها و مشكلاتها ،ط1، الرياض، 2001م.

12_أمين احمد ، زعماء الإصلاحات في العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965.

14_ سيتوبوس شارل ، تاريخ الحضارة ، ت ر، محمد كرد علي ، مطبعة الظاهر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1908.

15_شاكر محمود ، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، مجلد 8، ط4، المكتب الإسلامي ، السنة 2000.

16_الشلق احمد زكريا ، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1916), ط1، مصر العربية لنشر والتوزيع، القاهرة،2002.

17_الشيخ رأفت ، تاريخ العرب المعاصر، د ط ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996.

18_شيلشر ليندا ، دمشق في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، ط1، دار الجمهورية، بيتموني وشركه، دمشق، سوريا، 1998م

19_صياغة نايف ،الحياة الاقتصادية في دمشق في منتصف القرن 19، دار الثقافة (دمشق)، 1995م، ط7.

20_طقوش محمد سهيل ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة على الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، 2013.

21_ـــــــــ ، تاريخ العراق الحديث و المعاصر، ط1، دار النفائس، بيروت، 2015.
22_ظاهر مسعود ، الدولة و المجتمع في المشرق العربي، 1840- 1990م.
23_عبد الرحمان حميدة ، جغرافية الوطن العربي، ط 1، دار الفكر المعاصر، .1997
24_امين مسعود ابو بكر ، ملكية الا راضي في متصرفية القدس 1858–1918، عمان, مؤسسة عد الحميد شومان، ط1، 1996.
25_عرنوس مفيد ، أضواء الصراع العربي الاسرائلي، ط 1، دار النضال ، بيروت، 1990
26_عز الدين يوسف ، داوود باشا و نهاية المماليك في العراق، دار البصرى، العراق، 1967م.
27_علي سلطان ، تاريخ سوريا أواخر الحكم التركي (1908–1918م)، دمشق، 1991.
28_عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، د ط، دار النهضة العربية، بيروت.
29_عوض عبد العزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914م)، دار المعارف، مصر.
30_عيساوي شارل ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وإفريقيا، تر: مسعود رحمي, ط1، دار الحداثة للنشر و التزيع , .1985
31_ـــــــــ ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب (1800-1914م)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م
32_ فخري احمد، دراسات في تاريخ شرق القديم ، ط2، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة
33_فهد حماد حسن ، موسعة الآثار التاريخية (حضارات، شعوب، مدن، عصور، حرف ، لغات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، .2003
34_أنيس محمد ، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
35_نوارعبد العزيز سليمان ر، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم
36_ النورس علاء موسى كاظم ، حكم المماليك في العراق، (1750- 1831م)، دار حرية العراق، 1975م.
37_يحى جلال ، العالم العربي الحديث المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالمتين، د ط ، دار المعارف، مصر.

38_البحراوي عبد الطيف ، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839م)، دار التراث، القاهرة، 1878م.

39_بن صلاح مطباقني مازن ، الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الاسلامي (دراسة تطبيقية على كتابات بيرناند لويس)، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995م.

40_بيضون جميل وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992.

41_جاد الرب حسام ، جغرافية العالم العربي، ط 2، مكتبة ومطبعة الغد، 2005.

42_الجوهري يسرى ، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، إسماعيل احمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط 1، مكتبة العبيكة للنشر والتوزيع، الرياض، 1997..

حسن محمد سلمان, التطور الاقتصادي في العراق الجارة الخارجية و التطور الاقتصادي 1864_1958, ج1, المكتبة العصرية, لبنان, 1965.

عبد الله ايناس سعدي, تاريخ العراق الحديث 1258_1918, ط1, دار و مكتبة عدنان, بغداد, 2014.

43_قرابين احمد ، المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.

ياغي اسماعيل احمد, العالم العربي في التاريخ الحديث, ط1, مكتبة العبيكة للنشر و التوزيع, الرياض, 1997.

المجلات:

1_التركي علي طاهر ، الواقع الحرفي و بداية التصنيع في العراق 1332، دراسة تاريخية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج9، العدد الأول، .2011

2_الحنيقاني حيدر صبري شاكر، جذور التحديث الاجتماعي في 1850–1914، دراسة تاريخية، مجلة التربية الأساسية، ج 12، العراق 2013.

3_الشلال عمر إبراهيم ، مدارس البنات في الولايات العراقية، أواخر العهد العثماني (1899 -1914)، مجلة سر من رأى، العدد 43، مجلة 11، العراق، 2015.

4_عبد الجبوري أحمد حسين ، الأوضاع الاجتماعية في بغداد من خلال رحلات الأجانب في العهد العثماني، مجلة سر من رأى ، ع5، مج3، العراق.

5_علي بلال هدى ، الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد10، العدد4.
6_محمد أحمد ، الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني (1876 – 1918)، مجلة دمشق، المجلد 27، العدد الأول و الثاني.
7_جرادات محمد، أثر القوانين العثمانية على الزراعة في بلاد الشام 1826–1918م، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2016.

الموسوعات:

1_البعليكي منير, موسوعة المورد, م3, دار العلم للملايين, بيروت.
2_حماد حسن فهد, موسوعة الاثار التاريخية (حضارات , شعوب ,مدن ,عصور,حرف لغات) دار اسامة للنشر و التوزيع, عمان, 2003.
3_الزيدي مفيد, موسوعة التاريخ الاسلامي العصر العثماني, دار اسامة, الاردن, 2003.
4_شربل كما موريس, الموسوعة الجغرافية للوطن العربي, ط1, دار الجبل, بيروت,1998.
5_صالح حسين عبد القادر ، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، م 4.
6_الصبيحي محمد معارك ، موسوعة مائدة القارئ، ط 3، دار الكتاب الثقافي، الأردن، عمان، 2009.
7_غربال محمد شفيق ، الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد1.
8_الكيالي عبد الوهاب و آخرون، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، د ت، ج1, ج3, ج4,ج .7
9_محفوظ محمد ، الموسوعة العربية الميسرة ط2، المجلد4، دار الجبل، مصر، 2001.
10_الموسوعة العربية التاريخ و الجغرافيا و الاثار, مج11, دم,دت.

المعاجم:

مراد يحيى ، معجم أسماء المستشرقين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.

الرسائل الجامعية:

1_بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم جيهان ، بحث مقدم لنيل شهادة دكتورا في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر ، جامعة لم القرى ، المملكة العربية السعودية ،.2011
2_جميل محمود عثمان عروبة, الحياة الاجتماعية في الموصل ، 1834م- 1918، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.

3_جوني يوسف منى، تاريخ الصناعة الوطنية و علاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929–1958، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الاداب، 1989.

4_درويش ماهر محمد سعيد ، هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003، ص.34

5_الشلال عمر إبراهيم محمد ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1869 – 1914)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، منشورات كلية الآداب، جامعة بغداد 2018.

الشيخ رأفت ، تاريخ العرب الحديث، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1994.

6_غانم سمية، السياسة العثمانية في بلاد الشام (1876-1916م)، أطروحة ماستر، جامعة بسكرة، 2015م.

المقالات :

مصطفى محمد مدحت ، بدايات تخوف الاقتصاد الزراعي في مصر ،تاريخ الولوج https//www.ssrcaw.org24,2.2020

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	أ
المبحث الأول:تعريف الكاتب و الكتاب	
المطلب الأول: التعريف بالكاتب	6
المطلب الثاني: التعريف بالكتاب	10
المطلب الثالث: أهمية الكتاب	16
المبحث الثاني:الأوضاع السياسية و الاجتماعية لمنطقة الهلال الخصيب	
المطلب الأول : التعريف بالهلال الخصيب	18
المطلب الثاني: الأوضاع السياسية للمنطقة	23
المطلب الثالث:الأوضاع الاجتماعية للمنطقة	31
المبحث الثالث:الواقع الاقتصادي للهلال الخصيب	
المطلب الأول: القطاع التجاري	42
المطلب الثاني: القطاع الزراعي	41

المطلب الثالث: القطاع الصناعي	65
خاتمة	77
الملاحق	79
قائمة المصادر والمراجع	88
فهرس المحتويات	95